السكرتارية العامة للحكومة

اجتماعات: ٦

محضر

اجتماعات السيد الرئيس

والسادة الوزراء

يوم الأربعاء أول نوفمبر سنة ١٩٦١

نوفمبر سنة ١٩٦١

محضـــر

اجتماع السيـــد رئيس الجمهوريـــــة

مع هيئـــة الـــــــوزارة

يوم الأربعـــاء أول نوفمـــبر ١٩٦١

الســـــاعة ٧ مســاء

استأنف السيد الرئيس جمال عبدالناصر اجتماعه بالسادة نـــواب الرئيس والوزراء ونواب الوزراء فى تمام الساعة السابعة بالقصر الجمهـــورى بالقبـــة .

وقد اعتذر عن عدم الحضور السيد / الدكتور ثروت عكاشه .

وقام بأعمال السكرتارية السيد / عبدالسلام بدوى سكرتير عـــــام حكومة الجمهورية العربية المتحـــدة .

السيد الرئيس : لقد أذاعت محطات الاذاعة الأجنبية أنباء عن اعتقال ١٢٠ أو ١٤٠ ضابطا .. وهذه الأنباء غير صحيحة .. ولكن كثيرين يصدقونها .. والحقيقة أننا اعتقلنا ثلاثة ضباط وعضو بمجلس الأمة .. وستسمعون غدا أننا اعتقلنا ٣٠٠ أو ٤٠٠ ضابط .. وقد ضبطنا منشورا — لم يوزع منه الا عدد محدود — موقعا باسم "الضباط الأحرار" .. ولكن الحقيقة أن الذين أصدروا هذا المنشور ثلاثة أشخاص هم : لطفى واكد ووحيد جوده رمضان وداود عويس الذى كان مديرا لمكتب الفريق محمد ابراهيم .. وأنا أقول هذا الكلام لتعرفوا الحقيقة .

ونبدأ الآن فى استكمال مناقشاتنا .. ونستمع الى الجزء الخاص بمن هم أعداء الشعب .

السيد / زكريا محيى الدين : لقد تتبعت المناقشات التى دارت فى الجلسات السابقة .. وخرجت منها بنتيجة .. هى الاجماع على ضرورة عزل الجماعة المناهضة للثورة الاشتراكية .. ولكن اختلفت الآراء فى المدى الذى يمكن أن تصل اليه عملية العزل .. أو بمعنى آخر .. اختلفت الآراء فى تفسير من هم المناهضون وقدرة كل منهم على مناهضة النظام .

لقد كانت هناك آراء تطالب بالتوسع فى عملية العزل بحيث تشمل من أضيروا بالقرارات الاشتراكية الأخيرة وفئات أخرى ممن لم تضار ولكنها تفكر تفكيرا رجعيا كبعض فئات المتعلمين الأنانيين أو فئات لم تضار ولكنها خائفة من المستقبل كبعض كبار الملاك وغيرهم .

وقد كانت هناك — فى نفس الوقت — آراء تنادى بعدم التوسع فى هذه الاجراءات .. وقد استند أصحاب هذه الآراء الى الناحية العاطفية ومسألة الأبناء وتأثرهم بمصير الآباء .. واستندوا كذلك الى أن الأشخاص الذين أضيروا تختلف طباعهم ويختلف كذلك سلوكهم ونظرتهم الى الحياة والى المصلحة العامة ومصلحة الوطن وأن منهم من يقل حقده وخطره على المجتمع الاشتراكى عن كثير من الذين لم يضاروا ولكنهم يحقدون ويقاومون الاتجاه الاشتراكى ..

وقد كان هذا الرأى ينادى بعزل الأشخاص على أساس فردى وعلى أساس حكمنا على الشخص بأنه فعلا مناهض للثورة الاشتراكية .. وقد قيل أن هؤلاء الأشخاص معروفون لنا جميعا .

ولتوضيح هذه النقطة بالذات .. أقول اننا لم نحدد بعد ما اذا كان موضوع العزل سيعالج على أساس فردى أم على أساس قواعد ومبادئ عامة .

لقد درست هذا الموضوع ووجدت أننا جميعا متفقون فى الرأى .. ولكنا ربما نختلف فيما يتعلق بطريقة التطبيق .. ولذلك رأيت أن أتقدم بمشروع محدد ليكون أساسا للمناقشة بحيث يؤدى الى تحقيق الهدف الذى نريده وهو عزل الجماعة المناهضة للثورة الاشتراكية .. وقد تأثر تفكيرى فى هذا الشأن بعدة عوامل .. هى :

أولا — ان من أهداف خطنا الاشتراكى تحويل المجتمع الذى يعتمد فى غالبيته على الملكية الى مجتمع يعتمد فى غالبيته على العمل .. ولتحقيق هذا الهدف لا يكفى أن نحدد الملكية .. لأن المجتمع الذى تربى وتكون تفكيره فى سنين طويلة على احترام الملكية الكبيرة لا يمكن أن تتغير نفسيته وطريقة تفكيره بهذا الاجراء فقط .. وأقصد به اجراء تحديد الملكية .. ولذلك أعتقد انه يجب القيام بحملة نفسية أو "سيكلوجية" لدفع الرجعية ولدفع الملكية الكبيرة حتى لا تكون محل احترام الناس .. وفى نفس الوقت حث هؤلاء الناس على تقدير العمل واحترامه كأساس لبناء مجتمعنا وكأساس للقضاء على الجمود والخمول الذى شاب المجتمع المصرى فى الماضى .. ولابد أن نسعى فى عملية العزل سياسيا واجتماعيا لتحقيق هذا المعنى .

ثانيا — العامل الثانى الذى يؤثر فى طريقة تفكيرنا من حيث مدى اتساع قاعدة العزل هو شكل التنظيم الشعبى فى المستقبل ونسبة تمثيل الفئات المختلفة فيه وفى مجلس الأمة ومدى سيطرة التفكير الاشتراكى على التفكير السلبى أو الرجعى .. وهذا سيظهر بطبيعة الحال فى شكل التنظيم الشعبى وناحية النسبية فى تمثيل الفئات المختلفة .. ونحن يهمنا

أن نعطى الفرصة — بعد عملية العزل — للتنظيم الشعبى ليطبق الديموقراطية الكاملة .. ونعطيه الفرصة للتفاعل والتطور والانطلاق .. وقد قال سيادة الرئيس : " الديموقراطية الكاملة للشعب " .. فلابد اذن أن نستبعد كل العناصر التى ستؤثر على هذا المعنى والتى تقف عقبة فى سبيل تطبيقه .

ثالثا — العامل الثالث يتصل بطريقة تكوين القيادات الشعبية .. وهل سيترك للمجتمع الجديد أن يعبر عن ارادته تحقيقا لمبدأ الديموقراطية الكاملة للشعب .. ثم يعالج الانحراف الاجتماعى لهذه القيادات بواسطة اجراءات ديموقراطية معينة حتى نضمن — باستمرار — سلامة خطنا الاشتراكى .. والانحراف سيحدث لأننا قد سلمنا بوجود بعض التناقض داخل المجتمع الجديد والذى سيستمر مادامت الحياة .

الناحية الثانية المقابلة لهذا .. هى .. هل سنتبع الأسلوب القديم فى الاعتراض قبل اجراء الانتخابات فى المستويات والمناصب المختلفة بالرغم من عيوب هذا الأسلوب من الناحية الشعبية ؟ .. لأن الشعب سيشعر دائما أنه لازال تحت الوصاية .. وهذا الحل يتأثر بالنواحى الشخصية والحكم الشخصى .. ومع ذلك فان هذا الحل يعتبر مسألة الاعتراض صمام أمان فى حالة عدم التوسع فى قاعدة العزل .

النقطة التالية .. اننا اذا حددنا الهدف واقتنعنا به وبفائدته لتطوير المجتمع ومستقبل الشعب .. فيجب أن نعمل على تحقيقه .. ولابد أن نحكم عقولنا فى هذا الشأن .. وأنا أرى أن تأثير العاطفة فى ثورة اجتماعية كهذه سينشأ عنه ضرر بليغ ويؤدى الى اختلال أسلوب الحكم على الأشخاص .. وبالتالى يؤدى الى اختلال ميزان العدالة فى نواحى التقييد أو التفرقة فى الحالات التى تخضع لقواعد واحدة .. اننا اذا عالجنا الموضوع على أساس فردى .. فأين هى اللجنة التى تستطيع أن تحكم على اتجاه تفكير الشخص وخبايا نفسه .. واذا أمكن أن نصل الى ذلك ونتأكد من نفسية ٥٪ من الأشخاص .. فان ٩٥٪ لا يعلم ما فى نفوسهم الا الله .. ولاشك أن كل من أضير فهو "كاره" .. ولكن درجة المناهضة للثورة تختلف وتتوقف على الطبيعة الشخصية والتكوين الشخصى والتفكير الاجتماعى وحجم ومدى الضرر

نفسه .. أما الذين لم يضاروا فأعتقد انه يمكن معالجة تفكيرهم الاجتماعى داخل الاتحاد القومى .. سواء كانوا ملاكا أو غير ملاك أو مثقفين أو متعلمين .. وعذرهم فى تفكيرهم هذا انهم نشأوا فى مجتمع يحترم الثروة ولا حدود فيه على هذه الثروة أو الملكية .. فكانت لهم آمال كبيرة فى أن يصلوا الى مستويات اجتماعية كانوا يتمنونها دائما فى طفولتهم وشبابهم .. وأن عددا كبيرا منهم كان قاب قوسين أو أدنى لتحقيق هذا الهدف مثل كثيرين من أصحاب المهن الحرة .. ثم جاءت القرارات الاشتراكية الأخيرة فحرمتهم معنويا من تحقيق هذا الهدف وقضت — أو هى فى سبيلها الى القضاء — على التفكير الطبقى .. وأعتقد أن هذه الفئة يمكن علاجها عن طريق خلق قيم أخرى فى المجتمع غير الثروة والجاه والملكية الكبيرة .

وأنا فى نفس الوقت أرى أن اتساع قاعدة العزل والتطرف فيها وجعل التطبيق الاشتراكى يسبق التفكير الاشتراكى للشعب أو التزيد فى جعل العمل الثورى يسبق التفكير الثورى ربما يترتب عليه وجود بؤرة كبيرة مناهضة للثورة الاشتراكية ستعمل باستمرار لاسترداد أوضاعها القديمة .

وأنا مع سيادة الرئيس فى أن عملية العزل ليست من السهولة بمكان .. وأن هذه الجماعة المناهضة للثورة قوتها فى مركزها الاجتماعى وثقافة أبنائها وانتشارهم فى مراكز حساسة فى الدولة بل وفى تأثيرهم على كثير من الناس .. وأنا أرى أن عملية العزل لابد أن تترك " ذيولا " فى المجتمع الأساسى الذى سنعتمد عليه .

على أساس هذه العوامل التى ذكرتها وتحت تأثيرها رأيت أن أتقدم باقتراح محدد يكون محل مناقشة أو يكون نقطة الأساس للمناقشة .. ورأيت أن يكون الاقتراح على اساس تحديد قواعد عامة تمثل من ينطبق عليه العزل السياسى والاجتماعى .. ولم أتجه الى الناحية الفردية للأسباب التى ذكرتها فى العوامل .

والذين ينطبق عليهم العزل .. هم :

أولا — المعتقلون أو الذين حددت اقامتهم من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى الآن .. ولدى بيان بعددهم حتى نكون على بيّنة من حجم العملية .. وهذا العدد هو ٦٧٧٥ شخصا اعتقلوا وحددت اقامتهم .. وهذا العدد يشمل جميع من اعتقلوا ومن حددت اقامتهم خلال التسع سنوات الماضية

كلها حتى من اعتقل يوما واحدا ثم أفرج عنه .. وتحليل هذا العدد كالآتى :

٨٠ شخصا من أعوان العهد البائد ورجال الأحزاب والذين اعتقلوا فى المدرسة العسكرية الثانوية .

١٢١٥ من الشيوعيين .

٤٤١٠ من الاخوان .

١٣٤ من الحزبيين .

٨١٥ ممن لهم نشاط معاد أو من يسمون بعملاء النشاط الأجنبى

٦٥ من المتهمين فى جرائم الرشوة .. وهؤلاء كانوا يعتقلون قبل المحاكمة .

٦٣ من الرجعيين .. وهم الذين اعتقلوا فى العملية الأخيرة .

السيد / موسى عرفه : هل تقصد سيادتكم الذين اعتقلوا بعد يوليو ؟

السيد / زكريا محيى الدين : نعم .. وفى هذا البند "أولا" يوجد ١٢ مكررون .. والعدد الاجمالى هو ٦٧٧٥ .

السيد / المشير عبدالحكيم عامر : هل المحاكمات داخلة فى هذا البند ؟

السيد / زكريا محيى الدين : نعم .

السيد الرئيس : هناك أناس كنا أصدرنا قرارا من مجلس قيادة الثورة يعطى الحق لوزير الداخلية أن يعتقلهم فى خلال عشر سنوات .. وهو يشمل هؤلاء الناس .

السيد / موسى عرفه : هل يشمل ذلك الذين حكم عليهم من محكمة أمن الدولة .

السيد / زكريا محيى الدين : اننى أتكلم عن المعتقلين .. أما الآخرين فان القانون نفسه يحرمهم من الحقوق السياسية .

ثانيا - الذين صدرت قرارات بوضع أموالهم تحت الحراسة .. وقد حذفت من عددهم القصر .. وقد كان العدد الأصلى ٩٦١ ثم أصبح بعد حذف الأولاد القصر ٥٩٨ وهذا العدد يشمل الزوجة لأن لها حق الانتخاب ..

وسأقف هنا قليلا .. لأن هذه النقطة لها تأثير على الصورة الكبيرة .. وقد عملت تحليلا لعائلات المعتقلين لتأمين الثورة من الذين اعتقلوا أخيرا .. لأن أى اجراء يمس أى فرد يؤثر بطريقة مباشرة أوغير مباشرة على عائلته .. وفى هذا الحصر أحضرت عائلات وأقارب الذين اعتقلوا حتى الدرجة الرابعة لكى اعطى صورة مصغرة للصورة الكبرى .. هم ٦٣ شخصا بما فيهم الأربعة الذين ألغى العفو الصحى عنهم .. حسبت مجموع العائلات فوجدت انه ٨٦٥ فتكون النسبة تقريبا ١ : ١٣ وتحليلهم كالآتى :

١٤٩	مزارعا .. وأنا لم استطع أن أصل الى الصورة الكبيرة لأنه لم تصلنى البيانات .
١١٩	موظفا حكوميا .
٣٤	موظفا بمؤسسة .
٢٨	موظفا بشركة خاصة .
٢٦	ضابط جيش
٦	ضباط شرطة
١٢	موظفا بالخارجية .. وقد احضرت الجيش والشرطة والخارجية باعتبارها مناصب حساسة .
٣	من أعضاء مجلس الأمة .
١٠٠	من أصحاب المهن الحرة .
١٣٥	بدون عمل .
٢٥٣	من الأولاد .

ثالثا - الذين خضعوا لتحديد الملكية الزراعية بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وعددهم ١٨٨١ وليس لدى الصورة الخاصة بعائلاتهم .. وعندما استعرضت الكشف الخاص بسنة ١٩٥٢ وجدت أن نصفهم تقريبا من السيدات وعددا كبيرا منهم من أفراد الأسرة المالكة وعددا كبيرا من المتوفين أو كبار السن أو الأجانب .. فهذا العدد سيصفى الى الربع تقريبا أو شيء من هذا القبيل .. وأنا لم أدخل القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .. ولكن سأعطيكم فكرة عن العدد وهو ٣٢٨٧ وهذا العدد يشمل عدد كبير من المثقفين والأجانب .

السيد الرئيس : بطبيعة الحال هذا العدد يشمل الذين انطبق عليهم قانون ١٩٥٢ .

السيد / زكريا محيى الدين : الذين انطبق عليهم قانونا ١٩٥٢ و١٩٦١ عددهم ٧٣١ والذين انطبق عليهم قانون ١٩٥٢ ولم ينطبق عليهم قانون ١٩٦١ عددهم ١١٥٠ والباقى منهم نبحث عنهم لنرى ما اذا كانوا قد باعوا أملاكهم أم لم يبيعوها .. وفى الغالب هناك عدد كبير منهم وزع املاكه أو صودرت لأن الكثيرين منهم كانوا من أفراد الأسرة المالكة .

رابعا - المعتقلون الجنائيون من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى الآن .. وهم الذين اعتقلوا جنائيا ولم يحكم عليهم .. ومنهم تجار المخدرات والذين لهم شهرة جنائية واعتقلوا من أجل حماية الأمن .. وهؤلاء عددهم ٣٥٣٥

السيد / موسى عرفه : هؤلاء ليست لهم علاقة بالقوانين الاشتراكية .

السيد / زكريا محيى الدين : طبعا .

خامسا - من تزيد ملكيته عن خمسين ألف جنيه بالقوانين ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ لسنة ١٩٦١ وهى القوانين التى صدرت فى يوليو - وهم لم يخضعوا للحراسة - وعددهم ٤٠ شخصا .

اذن يكون المجموع الكلى هو ١٢٨٢٩ .

ولدى احصاء عن عدد الذين أضيروا بالقوانين الأربعة ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ لسنة ١٩٦١ سواء من كان يملك ٥ أسهم أو ٥٠٠ سهم .. وعددهم ٥٤٧٨ .

ولدى بيان آخر عن عدد الأشخاص الموضوعة أموالهم تحت الحراسة وعائلاتهم ليس للدرجة الرابعة ولكن بالنسبة للأولاد .. والعائلة هى الزوجة وأولادها .. وهم المذكورين فى البند " ثانيا " .. وعددهم ١٠٧٤ على الأكثر .. وتحليلهم كالآتى :

٢٤	موظفا حكوميا
١٠	موظفون بالمؤسسات
١	ضابط جيش
٧٥	مزارعا
١٧٢	من أصحاب المهن الحرة
٢٢٣	من أصحاب شركات خاصة أو مساهمين فيها .
٢١٠	بدون عمل
١٤٦	طلاب
١١٣	أولاد قاصرين

فيكون المجموع ١٠٧٤

ويلاحظ على هذا الاقتراح الآتى فى مجموعه :

أولا - أنه قد شمل كل المناهضين للثورة الاشتراكية على أساس قواعد عامة لا تسمح بالتفاوت فى التقدير فى حالة الحكم على الأشخاص بطريقة فردية .

ثانيا - سيكون لهذا الاجراء تأثير نفسانى ومعنوى على هذه الجماعة خصوصا بالنسبة للذين لديهم استعداد وتكوين يسمح بتطويرهم مستقبلا .. ولذلك أرى فتح باب الأمل لهم فى المستقبل للدخول فى التنظيمات الشعبية بعد فترة محددة من الزمن تراجع فيها أحوالهم وتطور تفكيرهم الاجتماعى .. وما أراه الا نقفل باب الأمل امامهم ويكون الحكم بالعزل لمدة محدودة كخمس سنوات أو عشر سنوات مثلا .

ثالثا - أرى الا يؤخذ الأبناء بجريرة الآباء .. فيسمح لهم بالاشتراك في التنظيم الشعبى ماعدا الأبناء القاصرين وهؤلاء بالطبع ليس لهم الحق فى مباشرة الحقوق السياسية .. وهناك نقطة أخرى هامة .. هى أن أولاد الذين خضعوا للحراسة لابد أن يحرموا ايضا من مباشرة الحقوق السياسية .. ويلاحظ انى أتكلم عن الناس الذين سيعزلون على أساس قواعد عامة سواء عن طريق مبدأ الاصلاح الزراعى أو الأسهم أو أى مبدأ آخر .

هناك رجعية مباشرة تتمثل فيمن أشيروا من القرارات الاشتراكية .. ورجعية غير مباشرة مترتبة على تأثير المجتمع الرجعى على تفكير بعض الأشخاص .. والنوع الثانى يصعب تحديده .. وأرى أن يترك لمرحلة أخرى وللتجربة .. فاما أن يتطور مع المجتمع أو يعزل فى مرحلة أخرى .

من الطبيعى أن يخضع جميع المناهضين للثورة الذين سبق أن حكم عليهم من محكمة الشعب أو محكمة الثورة أو محاكم أمن الدولة أو المجالس العسكرية وحرمانهم من مباشرة قوانين الانتخابات القائمة .. وهذا هو الحرمان السياسى .

السيد الرئيس : ألم يصدر عفو عن أى حكم ؟

السيد / زكريا محيى الدين : هم محرومون بطريقة أخرى لأننا اعتقلناهم مرة ثانية أو وضعت أموالهم تحت الحراسة .. فمثلا نفرض أن فؤاد سراج الدين صدر عنه عفو فهو اعتقل فى أول الثورة .. وكل هؤلاء لا توجد مشكلة بالنسبة لهم .. وقد قصدت بادراج المعتقلين الجنائيين فى القائمة ، تنقية التنظيم الشعبى الجديد من الشوائب الخلقية والانتهازية التى تشكك فى جدية التنظيم وسلامة قيادة معتقداته .. وهم الذين يرتكبون جرائم الاعتداء على النفس والمال والمأجورون للقتل والنشالون وتجار المخدرات والذين يمكن تقديمهم للمحاكم لوضعهم تحت المراقبة .

وحيث أن خطنا الاشتراكى يدعو الى تقديس العمل واحترام العاملين ونبذ العاطلين .. فانه يكون من التناقض الا يسمح لهذه الجماعة بمباشرة اعمالها سواء فى الحكومة أو المؤسسات أو المهن الحرة .. ولكنى أرى أن تبعد عن المراكز الحساسة والقيادية كالقوات المسلحة والشرطة والسلك الدبلوماسى .. والأخ حسين ذو الفقار صبرى يرى أن يضاف كل التمثيل السياسى .. أما فى المراكز الاقتصادية التى توجه الاقتصاد القومى فيجب ان تخضع للاختيار ضمانا للتوجيه الاشتراكى الاقتصادى .. أى يعملوا ولكن لا تكون لهم قيادة اقتصادية .

وحتى الآن لا أرى أى ظروف تقتضى انشاء محاكم فى الوقت الحاضر الا لمن تخوّل له نفسه الخروج على مقتضيات الأمن القومى .

الحرمان من النشاط الاجتماعى فى النوادى والجمعيات اعتبره اجراءا اداريا مستمرا وخاضعا لقواعد أخرى غير التنظيم السياسى .. وهذه عملية ستستمر .. وأرى أن يبعد فى المرحلة الحالية جميع الذين اعتقلوا أو وضعت أموالهم تحت الحراسة .

ولدى الآن كشف بأسماء ٤٠ شخصا الذين يملكون اكثر من ٥٠ ألف جنيه .. وهم :

(تلى سيادته الأسماء من الكشف) .

السيد الرئيس : هل لأحدكم تعليق ؟

السيد / موسى عرفه : لى استفهام بسيط .. من حددت ملكيتهم عام ١٩٦١ لم يدخلوا فى الاعتبار .

السيد / زكريا محيى الدين : اننى أوازن بين القاعدة .. ورأيت أن العملية يمكن أن تكبر .

السيد / عبدالمحسن ابوالنور : أرى أن هذا العدد يتراوح ما بين ١٥ أو ١٦ ألف شخص من ٢٦ مليون شخص .. وعلى هذا .. فانه رقم بسيط حتى نقول أن القاعدة صغرت أم كبرت .. وأرى عدم وجود مبررا لاعفائهم .. لأنه توجد دوافع عندهم لمحاربة الثورة الاشتراكية .. وليس هناك داع لادخالهم ضمن تنظيماتنا .

السيد / حسين ذو الفقار صبرى : لقد ذكر السيد / نائب الرئيس زكريا محيى الدين .. انه توجد قطاعات حساسة يجب الا يتواجد فيها اشخاص مشكوك فيهم .. مثل السلك الدبلوماسى .. وضباط الشرطة والجيش .. هذا صحيح .. لكن يوجد أشخاص يماثلونهم فى الوضع فى وزارات أخرى .. ثم الشخص الغير مرغوب فيه فى وزارة الخارجية .. عندما ينقل الى وزارة أخرى .. لم ترض به .. الأشخاص المفروض أن يتركوا الخارجية أو الجيش أو البوليس .. خصوصا اذا كانت من العائلات المعزولة .. يستحسن ايجاد عمل لهم فى مناطق أخرى .. خصوصا اذا كانوا من الشباب الصغير السن .

السيد الرئيس : موضوع ايجاد عمل " يؤجل " لأننا نفكر فى ايجاد العمل قبل العمل نفسه .

السيد / محمد النبوى المهندس : هل المعتقلون على مستوى واحد ؟ سواء من الرجعيين أو من رجال الأحزاب .

السيد / زكريا محيى الدين : يوجد عدد كبير لابأس به متعاون مع الثورة .. لكن من يحكم على هذه الاستثناءات من القاعدة التى ذكرتها ؟ هل تشكل لجنة لهذا الغرض ؟ لقد حللت المعتقلين .. وأغلبهم شيوعيون أو من الاخوان المسلمون فى ظروف الاخوان المسلمين المعروفة .

السيد / احمد على فرج : المتأثرون .. هل منهم " الشلل " التى أشار اليها السيد الرئيس ؟

السيد / زكريا محيى الدين : لا .

السيد / على صبرى : بالنسبة لمن انطبق عليهم قانون تحديد الملكية لسنة ١٩٦١ .. توجد عائلات .. تمتلك مساحات كبيرة من الأرض .. لو ترك هؤلاء يعملون ؟ أعتقد انهم يسيطرون على التنظيم الشعبى .. ليس بحكم ملكيتهم .. ولكن بحكم الارتباط العائلى ونفوذ العائلة .

السيد / محمد على حافظ : رجال التدريس .. يجب أن توجد القيادات المؤمنة بينهم خصوصا فى المدارس الثانوية وما فى مستواها .

السيد الرئيس : وزارات الاقتصاد والزراعة والخزانة .. كلها ايضا مناطق حساسة .. وكل واحد فى مكان اذا أراد أن يعمل .. يعمل . وأنا موافق معك على هذا .

السيد / احمد على نرج : لم يدخل المنحرفون فى هذا الحصر .. ولو أن الثورة اعتمدت عليهم فى الأيام الأولى لقيامها وتبين عدم اخلاصهم .

السيد / زكريا محيى الدين : هل اتخذ ضدهم أى اجراء ؟

السيد الرئيس : من رأيى .. يحاكم هؤلاء المنحرفون .. وسيحاكمون .. أعتقد أن الشخص الذى أخذت أرضه وأمواله .. له حق فيما يفعل .. لكن شخص .. عومل معاملة حسنة .. وانحرف .. " عايز قطع رقبته " هؤلاء لهم وضع مختلف .. الواحد منهم " متصور " يكون رئيس جمهورية .. واذا فشل .. " يروح شركة " .. واعتبر عملية أمس .. تثبت على أنهم جميعا فى رباط واحد .. " ويجرجروا " بعض .. العملية عملية انتهازية وشخصية .. الضباط الذين اعتقلوا .. عملية شخصية .. وأصحاب المصالح الانتهازية .. ارتبطوا مع بعضهم .

السيد / احمد على فرج : اننى اعتبر هؤلاء أخطر الناس وأعداء الشعب رقم واحد .. وهناك اشخاصا مثلهم .. لم تصدر ضدهم احكام ولم يعتقلوا .. ولم يتأثروا بالقوانين الاشتراكية .. هل من وسيلة لحصرهم ؟ ..

السيد / زكريا محيى الدين : الوسيلة لحصرهم .. يمكن اعتقالهم .. وبذلك يخضعوا للقاعدة العامة .

السيد الرئيس : هذه أسهل وسيلة .

السيد / عبدالوهاب البشرى : لقد حددنا ٥٠ ألف جنيه للفرد .. قد يوجد بعض الأفراد يملكون ثروة اقل من هذا النصاب .. ولكنهم حصلوا عليها بطريق غير مشروع .. فهل من وسيلة لحصرهم ؟

السيد الرئيس : لوحظ ذلك فى الحراسة .. فمثلا عبداللطيف محمود .. بتاع "١٠٠ مرحب" .. لم يشمله القانون .. ولكن شملته الحراسة .

السيد / كمال الدين حسين : الذين نريد أن نستبعدهم كأعداء للشعب .. هم الاقطاعيون والرأسماليون المستغلون والعملاء للأجنبى أو للاقطاعى أو الانتهازى ومن عندهم الحقد لمحاربة الاشتراكية .. لم نضع اعتبارات ونحن نبحث هذا الموضوع .. لم اتخذ قاعدة فقط .. يوجد أشخاص لم تنطبق عليهم القاعدة .. هل هذه العملية هى الأولى والأخيرة ؟ .. سبق أن قلنا فى أى تنظيم شعبى سيظهر المستغلون والرجعيون .. يجب أن يوجد فى تشكيلاتنا وتنظيماتنا جهاز أو لجان شعبية فى أى جهة ما .. وباستمرار نضع امامها هؤلاء الناس وتحكم عليهم بابعادهم عن الناس أو عزلهم .. وهذا يساعدنا فى الحكم على العينات الموجودة أمامنا .. اذا كان أى واحد اعتقل من أول قيام الثورة حتى الآن .. بعض اشخاص يتعاونوا معنا لاداعى أن أعتبرهم أنهم أعداء الشعب وتطبق عليهم القاعدة .. بعض الناس لم تشملهم القوانين الاشتراكية .. ولكن منهم الحاقد

والأكثر حقدا على النظام الاشتراكى .. ماذا يعمل لهؤلاء ؟ هذه اللجنة تقوم بفحص من تنطبق عليهم هذه القاعدة ولم يدخل هذه العملية . موضوع الأبناء .. أرى الا يؤاخذوا بجريمة آبائهم .

اذا كان هناك التشكيل أو اللجنة أو المحكمة التى تحدد لنا هذه العملية فى المستقبل .. لامانع اذا جعلنا قرارنا يشمل المجموعة التى فيها احتياطى أكثر .. وعملية ذكر المجرمين لاداعى لها فى موضوع اليوم .

السيد الرئيس : مهما عملنا لجنة أو انتخابات .. لابد أن توجد قيادة وتوجيه حتى "لا نتوه" .. كما يوجد مجرمون .. مركزهم الاتحاد القومى أو نقطة البوليس .. لبيع المخدرات .. ويتسترون فى هذه الأماكن لنفوذهم .. من النادر أن يوجد تنظيم خال من كل هذا .

السيد / عباس رضوان : ملاحظة بسيطة .. اذا نظرنا الى الموضوع بالنسبة للريف والذين أضيروا بأى قانون خصوصا قانون الاصلاح الزراعى .. لما أخذنا بالعائلة بالكامل تغطى أى شئ ينفذ الى التنظيم الشعبى .. وحصل هذا فى مجلس الأمة سنة ١٩٥٦ المناهضين ١٠٠ ٪ الغنى منهم والفقير . فى القواعد الموضوعة .. الذين كونوا ثروة نتيجة مزاولتهم المهن الحرة .. كالأطباء .. تحتاج الى اعادة النظر .. والا وصم هؤلاء بأنهم مناهضين .. أو يعطوا فرصة بطبيعة عملهم .

السيد / زكريا محيى الدين : الذى يغطى النقطة الثانية .. الأربعون شخصا بالذات الذين ذكرتهم .

السيد الرئيس : الأربعون شخصا الذين ذكرتهم لم يشتغلوا بالسياسة .. ولكن يوجد من يمتلك أقل من ٥٠ ألف جنيه ويعمل فى السياسة .. ولكنهم يدخلون فى النواحى الاقتصادية .. الذين كونوا ثروات بطرق استغلالية ..

ووضعت اموالهم تحت الحراسة خصوصا الذين اشتغلوا فى الاستيراد والتصدير ..
اما بالنسبة لموضوع الأرض .. فى الصعيد عملية "محيرة" .. لماذا ؟ نجد فى محافظتى قنا وسوهاج الاقطاع فيهما عنيف جدا حتى الآن .. ولذلك فرضت الحراسة .

السيد / زكريا محيى الدين : بالنسبة لسيطرة العائلة .. توجد قرى بأكملها واقعة تحت سيطرة عائلة .

السيد الرئيس : مثل العائلة أوضح .. فى العائلة الغنى والفقير .. الفقير فى العائلة يحس بالذل .. وتجد الخلاف ايضا بين الاخوة وأبناء العم .. الغنى يعامل الفقير اقسى معاملة .

السيد / زكريا محيى الدين : لن اسمح فى التشيل الا للعناصر التى تمثل دفعا ثوريا .. أى يمكن التحكم فى هذه الناحية بعملية التمثيل الشعبى والقيادات المختلفة .

السيد / المشير عبد الحكيم عامر : توجد بعض نقط قابلة للمناقشة .. المعتقلون وقوانين ٢٣ يوليو .. نقطة عامة وشملت نشاط المعادى للثورة ومن وضعت اموالهم تحت الحراسة ، من حددت ملكيتهم سنة ١٩٦١ بقانون الاصلاح الزراعى .. هذه نقطة واضحة .. ومن أضيروا بالقوانين الصناعية سنة ١٩٦١ أو التجارية أو القوانين الاشتراكية .. أضيف الى هذا الذين استبعدوا من قوائم الانتخابات الأولى سنة ١٩٥٧ لأنهم شطبوا بناء على معلومات مؤكدة .. واذا لم يكن الرأى فيهم ١٠٠ ٪ يكون ٩٠ ٪ .

النقطة القابلة للمناقشة .. قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٦١ .. ومن انطبق عليهم .. وقد بين السيد الرئيس ذلك .. الصعيد موقفه أكثر من هذا .. صحيح توجد حزازات بين العائلة وبعضها بين الغنى والفقير .. لكن طبيعتهم .. أنا وأخى على ابن عمى وأنا وابن عمى على الغريب .. الذى يربط هذا الموضوع .. لابد من وجود قيادة سياسية .. وفى رأيى توجد قواعد عامة تطبق عليهم .. لكن

علاوة على ذلك لابد من وجود لجنة سياسية .. تقول رأيها فى بعض الناس .. من يدخلوا الانتخابات .. سواء بالنسبة لمن طبق عليهم قانون ١٩٦١ .. ومن نسميهم انتهازيين .. أى لابد من معالجة الموضوع بطريقتين .. من قانون ١٩٦١ .. والانتهازية .

السيد / كمال الدين محمود رفعت : أضيف الى ذلك الموظفين الذين خرجوا بقانون الفساد .

السيد الرئيس : لقد عمل هؤلاء فى الشركات أو الاصلاح الزراعى .

السيد / عبدالمحسن ابوالنور : بالنسبة للنقطة التى أثارها السيد / نائب الرئيس المشير عامر .. بشأن وجود لجنة سياسية تستبعد بعض العناصر .. كأننا بهذا نقر عملية حق الاعتراض .. وهل هذا مفيد ؟ أم يثير اشاعات .. كل واحد فى حكم الاعتراض .. له حكم .. فيكون بذلك عرضة "للأخذ والرد" ولم توجد مبادىء أخرى يعرفها الشعب الا هؤلاء هم المناهضين للثورة .. ومن يعترض عليه .. لا يعرف الشعب لماذا أعترض عليه ؟ .

السيد الرئيس : حق الاعتراض .. أعتقد انه فى انتخابات عام ١٩٥٧ أضر أكثر مما أفاد .. لماذا ؟ .. لأننى أعترض على أشخاص لم أعرفهم .. وقعت على قرارات اعتراض .. كنت اعرف عشرة منهم وألف لم اعرفهم .. كانت جميع المعلومات حول هؤلاء .. يشرب الخمر .. زير نساء .. حتى فى انتخابات الاتحاد القومى .. الشخص الذى يريد ان ينجح " يعمل وساطات " حتى يعترض على منافسه .. وطبعا لم تحضر لنا هذه الوساطات .. لكن يشيع امام منافسه الشبهات .. ماحقيقتها من الصحة ؟ .. صعب .. ولهذا لم نعترض على أحد فى الانتخابات الماضية .. ولكن قفلنا حوالى ٢٦ دائرة أو ٣٠ دائرة وشطبنا اسماء المرشحين .. حتى يدخل بعدد هذه الدوائر الضباط الذين يريدون ممارسة السياسة .

السيد / المشير عبدالحكيم عامر : لقد حددت قطاع الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٦١ .. واذا قلنا له لن تدخل الانتخابات فسوف يدخلها .

السيد/احمد عبده الشرباصى : من أخذت منه خمسة أفدنة نتيجة تطبيق قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ و ١٩٦١ .. لن تساوى مرارة حرمانه من الحقوق السياسية .. يوجد فى الصعيد بعض عائلات لم تؤخذ منهم أرض نتيجة تطبيق قانونى الاصلاح الزراعى المذكورين .. ولكن لها نفوذ .. مثل عائلة حمادى .. توجد ظروف كثيرة لو اتخذت قاعدة .. فسنجد فى مقاييسنا من يظلم .. لم نتخذ قاعدة تظلم اشخاصا والآخرون يفلتوا .. هذه العملية .. أرى أن تراعى عند التقدير خوفا من تعديلها بعدم الحرمان .

السيد الرئيس : فى سنة ١٩٦١ .. كان الشخص يحس ان الضراوة كانت شديدة عن سنة ١٩٥٢ .

السيد / موسى عرفه : يجوز شخص أخذ منه ½ فدان نتيجة تطبيق قانون الاصلاح الزراعى .. ومبادئه ليست ضد الاشتراكية .. فلو طبقت عليه القاعدة سوف يضار .. وبادام الشخص لم يعتقل الا بعد الحراسة أو من يعتقل مستقبلا يوضع تحت الحراسة أو يعتقل .. لأن الحراسة تفرض نتيجة تحريات .

السيد الرئيس : فى المستقبل .. اذا انحرف شخص .. فسوف نذكره بالاسم .

السيد / موسى عرفه : يمكن ان يعطى حق الاعتراض للشعب نفسه .. كأن تجرى الانتخابات على درجتين ويكون الاعتراض من الشعب وليس من الحكومة سواء فى التنظيم الشعبى أو مجلس الأمة أو الاتحاد القومى .

السيد / المشير عبد الحكيم عامر : يوجد بعض الأشخاص معروفين لا يرضون ابدا أن يعملوا بالسياسة .

السيد / موسى عرفه : شخص طبق عليه قانون الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٦١ .. لماذا لم تبحث حالته .. اذا كان منحرفا .. العبرة بالتحريات .. وتظهر الصورة الأخيرة ثم يوضع تحت الحراسة او اعتقاله ويستبعد عن العمل السياسى .

السيد / عبدالعزيز السيد : فى رأيى أن الثورة سارت على نظام الاعتراض وكانت النتيجة غير سليمة .. فعمليات فصل أعداء الشعب يجب أن تتم حسب القواعد حتى بالنسبة لمن أخذ منه نصف فدان .. وبعد ذلك تكون العملية التالية هى ادخال من تثبت صلاحيته .. وذلك لضمان سلامة الشعب نفسه .. ومع ذلك فالعملية مستمرة .. ولو اتبعت قواعد لانتظرالآن فى عمل اخلال بهذه القواعد حتى نضمن سلامة الشعب وخروج اعدائه .. ثم بعد ذلك عملية الادخال لمن يثبت انه تغير أو أن حكمنا عليه كان غير حقيقى .. فتكون الفرصة مفتوحة .. ودائما فى العملية الثورية يكون الشك ضد الشخص وليس لصالحه .

وهناك نقطة بالنسبة لمن خرجوا فى التطهير سنة ١٩٥٢ .. بعض هؤلاء خرج لعدم انتاجه وليس لأنه عدو الشعب .. فهل كون الشخص غير منتج يعتبر عداء للشعب يستتبع عزله ؟ .. هذه العملية تحتاج الى نظر .. فأرجو أن تكون موضع نظر .

السيد الرئيس : هذه العملية حصل فيها "لخبطة" .. وتعليقا على كلامك .. بالنسبة للسياسة التى اتبعت فى الفترة التى مضت لا نستطيع أن نقول أنها كانت غير سليمة .. لأن الثورة كانت ثورة سياسية .. ولكن اليوم بعد الثورة الاجتماعية أصبح "اللّم" حقيقى .

السيد / عزيز صدقى : من تزيد ملكيتهم على خمسين ألف جنيه نحن نعاونهم على أساس انهم ليس لهم نشاط سياسى .. ولكن الذين أضيروا بالقرارات الاشتراكية والخاضعين لقانون الاصلاح الزراعى قد يكون منهم من أخذ منه خمسة أفدنة فقط بينما يوجد أناس أخذنا منهم أسهما قيمتها ٣٠ ألف جنيه .. فأيهما سيكون أشد مرارة من هذه القرارات ؟ .. يجب أن يطبق على من أخذت منهم أسهما .

السيد الرئيس : لى تعليق .. اننا اذا كنا نريد أن نطبق الاشتراكية فلا يمكن أن يطبقها غير الاشتراكيين .. فالشخص يكون اشتراكيا الى أن تأتى

الاشتراكية الى باب بيته .. فهناك شيوعيون أخذت منهم أسهما ولكنهم يسبّوا ونسوا كل الشيوعية .. فكل شخص يمكن أن يظل اشتراكيا الى أن تمس الاشتراكية أمواله فينسى الاشتراكية ويفكر فى أمواله .. وهذا وضع بشرى طبيعى .. فلا يوجد فرد أخذ منه شئ ولم يسب ويلعن ويتمنى أن "تتصلح" الدنيا حسب مفهومه ويستعيد ما أخذ منه .. وهناك مثلا شيوعيون أو "متشيّعون" دخلوا تحت الحراسة وعند ذلك انتهى كل الكلام الذى كانوا يقولونه أولا .

السيد / عبد المنعم القيسونى : فى قانون ما يزيد على عشرة آلاف جنيه قد يعتبر من يملك أسهما تزيد عن ذلك انه غير اشتراكى .. لكن فى القوانين الخاصة بالتأميم أو مساهمة الحكومة بـ ٥٠ ٪ هناك أناس كثيرون لانعتبرهم ..

السيد الرئيس : لا أقصد من يملك خمسة أسهم .. وقد عوضناهم الى ألف جنيه .

السيد / صلاح الدين هدايت : لاشك اننا دخلنا مرحلة من المراحل .. ولابد من وجود عمل حاسم حتى لا تحدث "نكسة" .. اذا كان من الممكن فى النظام الذى نطبقه فيما بعد يكون واضحا معالمه .. لأنه عندما نبتر هؤلاء الناس بترا نهائيا لا يكون لهم تأثير .

لقد كان لنا نظامين شعبيين .. هيئة التحرير والاتحاد القومى .. أخشى اذا كونا تنظيما شعبيا آخر .. أن يكون لمن يعزلوا تأثير على النظام الجديد .. المبدأ عزل هؤلاء الأعداء .. لكن المبدأ الآخر رسم خطط التنظيم الشعبى الجديد بحيث نبعد عن هذا التنظيم مانراه زيادة عن هؤلاء .

السيد الرئيس : تكوين المجتمع غريب .. اذا كان فى يدك "بلوفر" ويكسر خيط منه .. تجد البلوفر تفكك جميعه .. على أى أساس قام

المجتمع .. فى القرية مثلا .. تجد الفلاح أو العامل .. مختلفين اختلاف كلى .. وهما يعملان لهدف واحد هو الانتاج .. صاحب الأرض يزرعها .. والعامل يجمع الديدان .. وتفكير المالك والعامل .. تفكير واحد .. وهما يتكلمان كلام واحد .. التملى أو العامل الزراعى .. معرفته منحصرة فى الجو المحيط به .. لو أن معرفة هذا العامل تطورت الى العمل السياسى أو الحقوق بالنسبة للاختلافات الطبقية .. فبعد ان كان تفكيره سطحى .. تكون معرفته مبنية على الادراك والتفكير .. لماذا ؟ أقول أن التابع .. يفكر فى الجو المحيط به .. والدنيا بالنسبة له .. "فلان وعائلة فلان" لكن لو بدأت افكاره تتسع .. نجد ان هذه المفاهيم تختلف .. وهذا واجب علينا .. فمثلا وضعت اموال هؤلاء الأشخاص تحت الحراسة .. تجد التابعين لهم تتغير مفاهيمهم .. اذن العمل السياسى والتثقيف السياسى مهم حتى نفصل هؤلاء "الذيول" من هذه الطبقة .. الأخ كمال الدين حسين أثناء زيارته المحافظات .. وجد أناس يملكون خمسة أفدنة .. وهم اشد رجعية من الذين يملكون ٥٠ فدانا .. وان تفكيرهم محدود بدائى بالنسبة للمحيط المحيط بهم .. وتوسيع هذه المعرفة وممارسة العمل السياسى الحقيقى لهذا الفرد .. يغير تدريجيا تفكيره .. فتكون معرفته مبنية على الادراك الواقعى للصورة الكاملة التى يعيش فيها .. ممكن اصلاح هذا .. واعتبره نوعا من الخلاف داخل الشعب .. وليس مع أعداء الشعب .. الا اذا كان واحد معروف بأنه أجير .. وهؤلاء معروفون .. ويدخلوا ضمن القتلة أو المأجورين الموجودين فى الريف للقتل واقتلاع المزروعات .

السيد / كمال الدين محمود رفعت : اقترح أن يعالج الموضوع .. تحدد .. ماهى العناصر الرجعية التى تعمل ضد الشعب ؟ نضطر ان نبحث فى ال ٢٦ مليون شخص أو على الأقل توجد عناصر موجودة كفرد .. من ناحية أخرى .. يمكن أن نقتنى العناصر القيادية وتسلم لهم العملية .. نتيجة معرفة دقيقة "بالباك جروند" لكن على وجه التحديد .. لا أستطيع .. أعرف اشخاصا تستأجر الأطيان من وزارة الأوقاف بالثلاثمائة فدان .

السيد الرئيس : هل اخذ الاصلاح الزراعى هذه الأراضى الخاصة بوزارة الأوقاف ؟

السيد / عبدالمحسن ابوالنور : سوف نستلمها ابتداء من هذا العام .

السيد / كمال الدين محمود رفعت : ان الفئة التى ذكرتها والتى تستأجر الأرض من وزارة الاوقاف اشد رجعية من الذين يملكون ٥٠ فدانا .

السيد / مصطفى خليل : لقد حدد الايجار بـ ٥٠ فدانا .

السيد / كمال الدين محمود رفعت : حسب البيانات الموجودة مع التركيز على العناصر الاخرى الاشتراكية والتى تستطيع ان توجه .. نستبعد أى عناصر قد تظهر منحرفة .

السيد / السيد يوسف : فى الواقع استبعدنا عناصر مختلفة .. توجد عناصر ولو أنها ليست اقطاعية ولم تعتقل .. أسميهم هيئة المنتفعين الذين مع هؤلاء الناس .. هذه المجموعة لها تأثير كبير رغم انهم ليسوا اقربائهم .. واعتقد انهم خطر على القوانين الموجودة فى النظام الموجود من الأقرباء حتى الدرجة الرابعة .. وهؤلاء المنتفعين يظهروا فى الأزمات .. يجمعهم الشخص الذى استبعد .

هل سنتخذ أى اجراء ضد هؤلاء اذا عرفناهم ؟ لأنهم فى غاية الخطورة .. لأن منهم الموظف والمهنى .

السيد / محمد نجيب حشاد : أنا أعتقد أن القواعد التى ذكرها السيد نائب الرئيس فى مجموعها صالحة لأن تحقق الغرض الذى نتكلم من أجله .. انما لى ملاحظة على نقطتين .. النقطة الأولى فيما يختص بالبند "أولا" .. الذين اعتقلوا من سنة ١٩٥٢ حتى الآن .. هؤلاء يحسن أن نقسمهم الى فئتين .. مع تسليمى بأن نتخذ ضدهم نفس التحفظات الآن .. انما هناك فئة منهم ..

وهم الذين اعتقلوا يوما أو يومين ثم أفرج عنهم .. هؤلاء أعتقد ان النظرة اليهم كانت فى الغالب نظرة مخففة حتى أنه سمح بالافراج عنهم بعد فترة وجيزة .. وأرى أن يوضع هؤلاء الناس تحت المراقبة مع سريان الحكم العام عليهم الى أن يثبت أنهم لم يعملوا عملا ضد الثورة الاشتراكية .. وفترة الرقابة يمكن تحديدها .. واقترح الا تكون فترة طويلة انما تحدد بأقل من خمس سنوات بكثير .

اما بالنسبة للفئة الثانية التى ذكرها الأخ الشرباصى أعتقد انه يجب أن يوضع حد فاصل مميز .. فنحن قلنا القوانين نصت على أن يكون الحد الأقصى مائة فدان .. ويجوز أن يعامل الملاك الذين نزع منهم جزء الفدان الى خمسة افدنة معاملة من اعتقلوا يوما أو يومين .. أى يوضعوا تحت المراقبة .. ويترك لهم الأمل فى العودة الى صفوف الشعب اذا ثبت انه لم يكن هناك أى تأثير على مبادئهم بسبب نزع أجزاء من املاكهم ..

اما بالنسبة لباقى القواعد .. فأعتقد انها قواعد صالحة لأن نسير عليها .

السيد / حسين ذو الفقار صبرى : دار الكلام حول ما اذا كنا نوسع القاعدة أو نضيقها .. ومن الطبيعى أن ظروفنا تستدعى اعادة النظر فى هذه القواعد .. لكن هناك جهات حساسة جدا لا تحتمل تضييق القاعدة ولابد أن نوسعها .. ومن أهم هذه الجهات وزارة الخارجية والمكاتب التى تعمل فى الخارج .. فهؤلاء الناس بعيدون عن الرقابة المباشرة وفى نفس الوقت تحت أيديهم مستندات فى غاية الخطورة .

السيد / صلاح هدايت : ما ذكره الأخ حسين ذو الفقار صبرى .. يختلف عما نتكلم فيه الآن .. ويمكن لو نوقش يفتح لنا أبواب .

السيد الرئيس : نتكلم عن التنظيم الادارى وماذا نفعل فيه ؟ هل الاستبعاد واجب ؟

السيد / محمد على حافظ : أعتقد اننا يجب أن نطبق القاعدة .. ويستبعد كل من صدرت ضده أحكام .. ولو مؤقتا حتى يثبت اخلاصه وتثبت جدارته .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : متفق بصفة عامة على ماذكره السيد / زكريا محيى الدين .. لكن النقطة مثار حديث .. من خضعوا لقانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٦١ .. يحزلوا أم لا .. أعتقد من المصلحة عدم العزل وتتاح لهم الفرصة ولعائلاتهم الاشتراك فى الأعمال المختلفة السياسية اوغيرها .. ولا نخشى من توليهم مراكز قيادية أو من تأثيرهم على الاتجاهات السياسية .. واذا حصل ونجح بعضا منهم فى الحصول على بعض المراكز فى مجلس القرية أو المدينة أو المحافظة أو مجلس الأمة .. شىء لن يضر .. جميع الاعداء يرددون نفس الأفكار .. اذا وجدت مجردة .. قد تبين الوضع الصحيح .. اذا استبعدنا هؤلاء .. كل واحد يخشى ان نتخذ اجراءا اشتراكيا جديدا على جميع حقوقه السياسية وليس على أمواله فقط .. نقطة أخرى وهى ترتبط بالتنظيم السياسى الذى نشكله .. فيمابعد اذا كنا نترك الباب مفتوحا على مصراعيه كما فعلنا فى الاتحاد القومى .. ان أى شخص يصل الى مجلس الأمة .. بطبيعة الحال يجب أن نحتاط بمن نسمح لهم بمزاولة الحقوق السياسية .. لكن اذا كنا نعطى لأنفسنا حق الترشيح ولو فى المراكز القيادية .. ليس هناك مانع من السماح لهم بمزاولة الحقوق السياسية .. وعند الترشيح لمركز القيادة .. لم نرشحهم .

السيد الرئيس : لا مانع من وجود معارضة ولكن فى حدود الاشتراكية .. فاذا قلنا معارضة فاننا لن نحضر حزبا رجعيا .. والرجعيون أقدر على التكلم من أى عناصر أخرى .. اننا لا نستطيع أن نقول انها معارضة والا كنا عملنا احزابا وقلنا للاقطاعيين أو الرجعيين أن يعملوا حزبا ويكونوا هم "المعارضة" .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : هم ضعاف .

السيد الرئيس : ليسوا ضعافا .. بل هم أقوياء جدا .. والرأسماليـــة المعاصرة تتشكل دائما بطبيعة العصر لكى تدخل فى الاطار الموجـــود .. ولكن هدفها تحقيق مصالـــحهـــا .

السيد / عزيز صدقى : بالنسبة لقانون الاصلاح الزراعى سنـــة ١٩٥٢ .. من طبق عليهم .. بعضهم من أصبح من المؤمنين بالنظام الجديد .. لكـــن من طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٦١ .. فالألم بالنسبة لهـــم حديث .. أرى أن يطبق الاستبعاد على من خضعوا لقانون الاصـــــلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ و ١٩٦١ .

السيد / حسين الشافعى : أعتقد ان العملية اذا احتاجت الى تغيير .. يلزم تغيير "الواجهة" .. العزل السياسى أو الاجتماعى ليست كبـــيرة وان يؤخذ بكثير من الاعتبار وخصوصا اذا كنا على مدى الوقت يمكن بعـــض الناس يتغير وضعها وأخشى أن يكون لهم مجال .. لكن تغيير "الواجهـــة" والمفهوم اساسا .. ويؤدى الى عزل صريح بدون تردد ..

السيد / عبداللطيف البغدادى : يجب أن ننظر الى الهدف .. هدفنـــا بناء مجتمع اشتراكى .. المجتمع يبنى بجميع أفراد الشعب "الهدف" بنـــاء الشعب سياسيا .. لأن هذا الشعب لم يأخذ حريته السياسية أبـــدا .. كان يحكم بفئة قليلة تسيّره كيف تشاء .. معنى هذا انها ترعى مصالحهـــا دون مصالح الشعب .. فاذا كان الاتجاه .. أن الشعب بناء سياســـيـــا على أساس أن يطور نفســه بنفسه اجتماعيا ويرسم خطوط مستقبله .. لابـــد أن نتوسع اكثر من هذا بالنسبة لقانون الحرمان أو العزل . نقطة أخرى .. يجب أن تسير متوازية مع القواعد .. وهى مراجعة الأسماء مع القواعد .

بالنسبة لمن اعتقلوا سنة ١٩٥٢ .. منهم من يتولى وظائف فى الجيش .. والغرض من اعتقالهم هو التأمين .. مثل عبدالعزيز فتحى ومحمد ابراهيم ومدكور ابو العز .

السيد الرئيس : لقد شطبت أسماء هؤلاء من كشوف الاعتقالات .

السيد / عبداللطيف البغدادى : يتوقف هذا على الاتجاه والهدف .. اذا كان الهدف اطلاق الحرية واعتبارها اساسا لبناء هذا الشعب سياسيا للمستقبل حتى يتذوق الحرية التى لم يتذوقها من قبل .. اذا تذوق هذه الحرية .. فانه سيقاتل فى سبيلها .. اذا حرم منها الآن .. فستوجد عناصر " مندسة " وهى أكثر خطورة .. وتأخذ مركز القيادة لأنها طموحة أكثر من أفراد الشعب .. وعيب هذه العناصر انها اكثر طموحا .

هل نأخذ هذا كقاعدة .. ثم نجد العملية بعد ذلك " فلتت " بشكل واسع .. لأن القيادة كبيرة ومتفرعة .. بعد ذلك نعمل عملية بتر .. باستمرار نجد من يتولى المراكز القيادية العليا من وثقنا فيهم .

السيد الرئيس : هناك نقطة لابد أن نضعها فى الاعتبار عند الكلام عن عزل أعداء الشعب .. هل سنتركهم بأسلحتهم وطائراتهم ودباباتهم ونقول اننا عزلناهم ؟ .. اذا تركتهم بطائراتهم ودباباتهم فانى أعتبر نفسى لم أعزلهم .. وانما اعتبرانى خلقت " جزيرة " لتقاوم بأسلحتها فى وسط المجتمع الذى أبنيه .. وأقصد بالطائرات والدبابات والأسلحة "الأموال والأملاك" .. أى أن أى شخص أعزله طالما لديه المال فانه يساوى قوة مسلحة موجودة ومعها دبابات وطائرات وفى جزيرة تقاوم وتقاتل لكى تنفذ فى وسط الأرض .. ان قوة أى شخص هى الأموال التى لديه .. بدليل ان القوة كانت دائما على مدى التاريخ فى يد أصحاب الأموال وأصحاب الأملاك .. انما الذين لا يملكون شيئا لا قوة لهم .. قد يتكتلوا — باعتبارهم يمثلون الشعب — ليقوموا بثورة .. ومع ذلك .. اذا كانت الأموال فى يد شخص واحد فقط فانه يستطيع أن يضرب هذه الجموع التى تكتلت .. هذه هى الحقيقة .. وقد حدثت فعلا فى "كورنجم" اذ قام الناس هناك يطالبون بحقوقهم .. ولكن الأموال والنفوذ انتصرت وكسبت المعركة .

وعندما نتكلم عن العزل .. فهو عملية ليست قرارات على الورق .. انما لابد أن نعزل .. أو نقصى الى درجة معينة .. أو نجرد الذين نقول عنهم انهم أعداء الشعب من جميع اسلحتهم .. لكن .. اذا تركنا لهم هذه الأسلحة فانهم سيستخدمونها بكل وسيلة وفى كل مناسبة لكى يدافعوا عن كيانهم ونفوذهم ووجودهم .. فالعملية ليست "كشفا" أقول فيه أن فلانا من أعداء الشعب وهو يملك الأموال ويستطيع أن يجند الشعب لمصلحته الخاصة .. وحتى الطبقة العاملة والفلاحين قد يعملون ضد مصالحهم وضد امانيهم لقاء منفعة عاجلة أو لقاء أجر يدفع لهم .. وهذا حصل فى كل الدنيا .. فاذا عزلت شخصا وقلت انه من أعداء الشعب لابد أن أجرده من أسلحته تجريدا كاملا بحيث لا يستطيع أن يغرر بواحد من الشعب ويستخدمه لقاء منفعة عاجلة أو بحيث لا يجد له "ركيزة" فى الناس الذين نعمل من أجل مصلحتهم.

السيد / عبداللطيف البغدادى : بجانب الأسلحة الخطيرة التى أشار اليها السيد الرئيس .. هناك أسلحة أخرى .. هو سلاح الفكر .. من الممكن ان الشخص الذى تأثر بالقرارات الاشتراكية أن يكون معروفا للمجتمع بأنه مغرض لأنه أضير .. سلاح الفكر .. لم يضار .. ولكن بفكره يؤثر على الجماعات .. أرى مراقبة هؤلاء بجانب مراقبة من أضير ونزعت أسلحته .. فمثلا .. استاذ فى الجامعة .. لم يضار .. ولكن له رأيه الخاص .. يعطى فكرته للطلبة .. والطلبة تفكيرهم محدود .. مثال آخر .. شخص متعلم فى القرية .. بفكره ووعيه .. يغرر بأهلها.

السيد الرئيس : من يفكروا ومن لهم القيادة الفكرية سواء فى الجامعة أو فى القرية .. لا نصفهم كأعداء .. لكن نجمع هؤلاء ونناقشهم ونقنعهم حتى استخدم فكرهم للهدف الذى نسعى اليه .. هذا عمل أساسى .

السيد / صلاح هدايت : من السهل الاستفادة باخواننا المفكرين فى الجامعات .. وليس جميعهم يستطيعون تحرير افكار الطلبة .. لكن هناك

شيئا آخر ، يمكن تقسيمهم الى فئتين : الذين يقومون بتدريس الطبيعيات والاجتماعيين .. الاجتماعيون لهم تأثير فعلا على الطلبة .. أما اخواننا الطبيعيون .. احتمال انزلاقهم أقل من الاجتماعيين .

السيد / عبدالعزيز السيد / : كان معظم الشيوعيين من كلية العلوم .

السيد / صلاح هدايت : اذن نحاول ان نجعل هؤلاء فى صفنا .

السيد الرئيس : العملية فى منتهى البساطة .. أعتبر هؤلاء لم يفهموا اتجاهنا .. اذا جاء أى واحد وسمع كلامنا .. يستعجب .. لأن عنده صورة غير صورتنا .. هذه المشكلة الرئيسية .. اذا اعطى هؤلاء الفرصة لكى يفهموا ما نريد .. فسيكونوا فى صفنا .. يجب أن يوضح خط تفكيرنا للخفير فى القرية حتى الاستاذ فى الجامعة .. ولن يقتصر هذا الايضاح على الصحافة فقط .. لأن الذى يكتب فى الصحف ٥ ٪ منه فقط هو الحقيقى .. ان هؤلاء الناس معزولون .. اذا استطعنا ان نتغلب على هذه العزلة .. فسوف نتغلب على جميع المشاكل .

السيد / عبدالعزيز السيد / : العملية عملية عزل .. يتم العزل بالقواعد التى ذكرت مع مراعاة ما قيل .. من العزل .. حرمان من شرف المواطن أو تجريد من اسلحته وغيره .. ما يتبقى بعد ذلك .. تعتبرعناصر فى حكم الصالح للعملية الاشتراكية .. ولكن بشروط .. العملية الاشتراكية لها حدود دنيا وعليا .. الحدود العليا تشمل ناحيتين .. ذو القلوب الصافية المخلصة وذو القلوب الغير صافية التى قد تخرج عن الاطار الاشتراكى .. وبهذا يعطى التشكيل القوة للطبقات الدنيا .

لكن اذا لم يتم عزل هؤلاء .. ففى الغد القريب سيكون للعملية جهاز مراقبة يشمل الاتجاه والبناء .

نحن الآن نعمل عملية عزل .. ثم أمام تكوين مجتمع اشتراكى .. كيفية بناء المجتمع الاشتراكى لم نتكلم عنه .. وهو حكم الشعب للشعب .

لا نريد ان نقفل الفكر فى حدود الاشتراكية .. ومن يتكلم خارج هذا النطاق يتهم بالانحراف .. ولكن ماذا يضير من أن نوجد صراع داخل الاشتراكية .. يجب أن تكون حرية الفكر مكفولة والا "ماتت "الاشتراكية .. عملية المراقبة داخل الاشتراكية .. تكون مستمرة .. لأنها اذا لم تراقب مراقبة دقيقة فلن تسير الى الاتجاه السليم .. ويدخل فيها الانحراف .. فى رأيى .. ان مسألة حق الاعتراض أو "الفيتو" .. بعد تكوين المجتمع السليم .. يكون شكلها "مش كويس" .. يجب أن تخف عملية حق الاعتراض الى أقصى حد ممكن .. والا فان الشعب لم يؤمن بالديموقراطية .. الديموقراطية .. هو هذا الشعب وهذا تشكيل الشعب .. ولتكون ديموقراطية صحيحة .. نضع قواعد للعزل ونسلم بأن الباقى هو الصالح للعمل مع الاحتياط .. بأن يعطى التشكيل القوة للطبقات الدنيا .

السيد الرئيس : أرى أن ننظر الموضوع الذى جهزه الأخ كمال الدين حسين .. والموضوعان مكملان لبعضهما .. ونحن قد بدأنا نزحف فعلا الى الموضوع الآخر .

السيد / كمال الدين حسين : موضوع اليوم :

أ ـ ما هى قوى الشعب الوطنية .

ب ـ كيف يتم تنظيم هذه القوى لتؤدى رسالتها .

جـ ـ كيف يمكن لهذه القوى أن تعمل .

د ـ وهنا لابد لنا ان نرجع الى الغرض النهائى من توضيح قوى الشعب الوطنية ثم تنظيمها وعملها .

الغرض هو : ـ بناء المجتمع الاشتراكى الديموقراطى التعاونى المتحرر من كل انواع الاستغلال السياسى والاجتماعى والاقتصادى . "والتفاعل مع باقى شعوب الأمة العربية الهادفة الى الوحدة والتحرر والعدل الاجتماعى" . وأن يضمن هذا البناء "للمجتمع" الأمور الجوهرية التالية :

أ- الأمن القومى ضد القوى الخارجية التى لا تتوانى عن العدوان علينا بشتى أنواع العدوان المسلح وغير المسلح .. والعدوان المباشر أو العدوان الغير مباشر من الداخل بفرض نوع من السيطرة وتحطيم القاعدة المتحررة التى يخشوا تأثيرها على الوطن العربى وافريقيا وغيرها . وهذا يستدعى وحدة عناصر الأمة (عدا العملاء والانتهازيين والرجعيين والاستغلاليين) والذين يجب نبذهم والقضاء عليهم أولا بأول . أى حماية الثورة السياسية ضد التحدى والعدوان الخارجى سواء من الغرب أو من الشرق .

ب- تعبئة جميع الطاقات الاقتصادية لزيادة الانتاج والخدمات الى أقصى حد وفى أسرع وقت .

الكفاية .. وهذا يقتضى ايضا تعاون جميع عناصر الانتاج لتحقيق الثورة الانتاجية فى الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات التى هى سند الاستغلال السياسى أو هى أهم اساس للعدل الاجتماعى الذى يوفر الحرية والرخاء للشعب .. والقوة لكل فرد فيه .. ويأمن كل مواطن على يومه وعلى غده .

جـ- اقامة العدل الاجتماعى باذابة الفوارق بين الطبقات عن طريق القضاء على الاقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .. والقضاء على جميع اسلحة الاقطاعيين والاحتكاريين وعزلهم عن المجتمع .. واتاحة الفرص المتساوية لجميع أفراد الشعب وقطاعاته فى مجال العمل والأجر ولقمة العيش .. وفى مجال الخدمات والثقافة والصحة والسكن .. وتحقيق الثورة الاجتماعية فى سبيل الحرية والعدل .. وهذا يستدعى اتخاذ اجراءات حازمة مع الذين لا يؤمنون بأهداف الشعب ويعملون لصالحهم فى مصالح القوى الخارجية المتعاونة معها .

ما هى قوى الشعب الوطنية ؟ من الغرض الذى سبق توضيحه يتضح لنا ضرورة تعبئة كل القوى الشعبية للصمود ضد التحدى ولحماية الثورة السياسية .. وكذلك تعبئة الجهود للاستمرار فى الثورة الانتاجية والثورة الاجتماعية وأن هذه التعبئة لا يمكن ان تتأتى الا بتوحيد طاقات شعب حر منطلق ومتحد .. وبذلك يمكن تلخيص قوى الشعب الوطنية

فى أنها هى كل افراد الشعب بدون أعداء الشعب من الاقطاعيين وأصحاب رؤوس الأموال المستغلة المحتكرة التى تسعى الى التحكم فى مقررات الشعب والتى لا تتورع فى الاستعانة بالقوى الخارجية فى سبيل تحقيق اطماعها .. وعملاء القوى الأجنبية الخارجية وهم عملاء الغرب والشرق والقوى الرجعية .. والانتهازيين لمصالحهم الشخصية فى سبيل السيطرة .. ومن جهة أخرى يمكن تفصيلها على الوجه الآتى :—

١— العمال والموظفون فى مجال العمل الصناعى والتجارى وعمال الحكومة والمقاولات .

٢— الفلاحون .. الزراعيون .. المستأجرون .. وملاك الاصلاح الزراعى ومن فى مستواهم ممن يعتمدون على أنفسهم فى الزراعة .

٣— المثقفون .. فى الجامعات والمهن المختلفة مثل المعلمين والأطباء والمهندسين والزراعيين .

٤— الشباب .. فى الجامعات والمدارس (والباقى فى البند ١ و ٢) .

٥ — اصحاب رؤوس الأموال الغير مستغلة .. من الطبقة المتوسطة من أصحاب الأرض والصناعات والحرف والتجارة .

٦ — الهيئات النسائية .

٧ — الضباط والجنود .. فى القوات المسلحة والبوليس .

هذه القوى جميعها لابد لها من اطار واحد يجمعها وتتعاون فيه لتحقيق اهدافنا القومية والاجتماعية .. ولابد أن يكون لنا نظامنا الذى يتلاءم مع المرحلة التاريخية التى نجتازها فى المجال السياسى والاجتماعى .. فى المجال السياسى .. حماية الثورة السياسية .. فى المجال الاجتماعى .. لتحقيق الثورة الاجتماعية .. ويتلاءم مع التقدير الخطير لأهمية هذه المرحلة بالنسبة لنا أو بالنسبة لأعدائنا .. ويتلاءم بالتالى مع الدور الأساسى الذى تلعبه وحدة الشعب لتحقيق الهدف .

النقطة التالية : كيف يتم تنظيم قوى الشعب الوطنية لتؤدى رسالتها ؟

من المسلم به أن التنظيم لأى عمل أو لأى جماعة هو من مقومات النجاح .. ولا يمكن للشعب الغير منتظم أن يقوم بالتبعات التى يتصدى لها .. ومن هنا ظهرت خلال المناقشات السابقة أهمية العمل السياسى الذى يجب أن يمارس على جميع المستويات وفى كافة الميادين .

العوامل الرئيسية التى تؤثر على التنظيم :—

١— مادام التنظيم يستهدف جمع طاقات الشعب لتحقيق الهدف وأن هذه التعبئة لا تتأتى الا اذا اشترك فيها الشعب بانطلاقة حرة متحدة .. ولهذا

يجب أن يكون التنظيم الشعبى نابعا من ارادة الشعب وليس مفروضا عليه ·· وان يتيسر له ممارسة حقوقه السياسية لتكون له حرية التفكير وحرية التقرير ومن ثم حرية العمل وانطلاقته ·· ومادامت الأهداف العريضة قد تحددت ·· فلابد أن يتلاءم التنظيم فى فلسفته وفى مشكلاته مع تحقيق هذه الأهداف · فمثلا حماية الثورة السياسية ·· لابد من وجود وحدة وطنية ·· ولابد من وعى سياسى وجيش قوى ·· ولابد من عمل وتدريب عسكرى شعبى على نطاق واسع ·· ولابد من ايمان يدفع للتضحية ·· ولابد من عدل يجعل الناس اكثر سخاءا فى المساهمة فى التضحية والشعور بالواجب ·· ولابد من صبر ليتبين طول المدى الذى يعمل عليه ·· ولابد للشعب من أن يطهر نفسه من عناصر الخيانة والانتهازية ·· ولابد له من توسيع نطاق التعاون مع باقى الشعب العربى والدول المتحررة ·

فمثلا ·· لتعبئة الطاقات الاقتصادية لتحقيق الثورة فى مجال الصناعة ·· لابد من التعاون بين جميع العناصر البشرية التى تحقق الانتاج وهى القادة والمشرفين والعمال والفلاحين والمنتفعين والخبراء والقائمين على النجاح العلمى · لاستغلال كل الثروات الطبيعية والصناعية والأموال لزيادة الانتاج ·· والتوازن الكامل بين عناصر الانتاج الصناعى والزراعى والتجارى ·· والكفاية الذاتية ·· والتعاون مع باقى الشعوب والحكومات الأخرى للمعاونة لزيادة التنمية (وهذا ربما يتعارض مع المثل السابق) ولابد له من موازنة ·

اما موضوع الصبر : فيلزم تعبئة الجهود حتى نصل بمستوى الانتاج الى المستوى الذى نريده ·· ويجب أن يقضى على الظلم الاجتماعى وتحكم الطبقات والقضاء على المتسببين فى هذا الظلم ·· والنقطة الثانية : عدالة توزيع الانتاج على ما هو كائن حاليا فى الحدود التى لا تسبب اشتباك القوى الوطنية فى صراع دموى بسبب انهيار وحدتها واستغلالها ·· ونعمل على عدالة توزيع الناتج من التنمية الاقتصادية ·· والفرص المتساوية فى الأجر والعمل لضمان لقمة العيش ·· والخدمات الثقافية ·· وهى من أهم عناصر التميز الطبيعى وهى أول فرص المجتمع الاشتراكى ·· والعلاج والرعاية الصحية والسكن والعدل والطمأنينة ·· ومن العوامل الرئيسية التى تؤثر على التنظيم : —

١ — وضوح الغاية والسبيل : لكى يقتنع الشعب بالتنظيم والعمل وما يتطلبه من جهد وتضحية لابد له من :

أ — الايمان ·· بمثل انسانى للحياة يحاول أن يصل اليه عن طريق ضميره المؤمن بالدين وتعاليم الله ورسالته للبشر وبالخلق الانسانى والوطنية والصبر ·· هذا الضمير ·· يكون بمثابة المحرك لجميع

الطاقات الفكرية والعملية للانسان ويدفعه الى التضحية والفداء .

ب - المصلحة : الشخصية والمادية للفرد ولمجموعة الشعب التى تحفزه للعمل فى سبيل الرغد الفردى والجماعى والامل فى تحقيق نفع عاجل وآجل .

جـ - العقل : وتدعيمه بالثقافة والتعليم والتوعية .. ليكون ميزانا بين ايمانه ومصلحته .. فلا الايمان يدفع لتضييع الحق .. ولا المصلحة الذاتية تسبب القتال بين قطاعات الشعب .. وكمبدأ للرقابة لضمان النجاح .. صفاء الفكرة ووضوحها .. وايمان الضمير .. وانطلاق الحرية .

والوحدة الفكرية .. بعد ذلك على كافة المستويات عامل حاسم فى :-

١- قيام التنظيم نفسه

٢- نجاح التنظيم لتحقيق اهدافه .

٣- الايمان المشترك والمنظم الذى يدفع للعمل .. وهو ايضا يجب ألا يفرض على الشعب .. ولكن لابد للشعب من التعبير عنه .. وهنا لابد ان نذكر دور المثقفين فى التوعية والتوحيد الفكرى الشامل والمنظم .

عامل آخر من عوامل التنظيم ... مراعاة طبيعة القطاعات المختلفة للشعب .. وتختلف نسب أجور القطاعات المختلفة .. بين القاهرة وعواصم المحافظات الكبرى وعواصم المراكز والريف .. نجد فى القاهرة وعواصم المحافظات الكبرى يعمل بأجر ٧٨٪ .. ويعمل عمل مستقل ١٦٪ .. ومن يعمل لنفسه ويؤجر للآخرين ٦ أو ٧٪ .. اذن توزيع الشعب العامل كالاتى :-

١- الذين يعملون بأجر .

٢- الذين يعملون عملا ولا يستأجرون احدا .

٣- الذين يملكون عملا ويستأجرون عاملا أو اكثر .

ومن ذلك نستنتج :-

ضرورة مراعاة هذه النسب واخذها فى الاعتبار فى التمثيل الشعبى على كافة مستوياته حتى لا تطغى مصلحة قطاع على مصلحة قطاع آخر .. ليس معنى هذا انه من الضرورى هذه النسب .. ولكن تكون فى الاعتبار عند تنظيم قوى الشعب الوطنية .

ونلاحظ الوضع الخطير لعمال الزراعة فى الريف .. ٤٥٪ من القطاع الزراعى ويبلغ حوالى ٠٠٠ر٠٠٥ر١ عامل .. عمال زراعيون .. اجورهم ضعيفة .. وكل من يعمل يعول من ٤ الى ٥ أفراد فى المتوسط .. والجمعيات الزراعية التعاونية فى الريف لاتشمل كل هذا القطاع (العمال الزراعيون) .. الاسماء المسجلة حوالى ٩٥٠ ألف فلاح .. ان عواصم المراكز اقرب فى هذا التمثيل للقرية الصغيرة منها للقرية الكبيرة .. والاغلب ان ذلك راجع الى قلة عمال الزراعة فى القرى الكبيرة لعدم الحاجة اليهم هناك لتزاحم السكان .. ولان عواصم المراكز من الناحية الاخرى يستعيض عنهم بعمال حرفيين وصناعيين .

لو نظرنا الى قطاعات الشعب المختلفة من ناحية المهنة .. نجد ان القوى العاملة للشعب حوالى ٠٠٠ر٤٨٠ر٣ .. فى قطاع الصناعة ٧٥٤ ألف .. فى التجارة ٧٤٥ ألف .. فى الخدمات الاخرى ٧٥٤ .. والمتعطل ٤٧١ ألف عاطل .

السيد الرئيس : الاخ عبد اللطيف البغدادى يرسل لكم اطار خطة الخمس سنوات .

السيد كمال الدين حسين : يبلغ عدد عمال النقابات المهنية حوالى ١٦٧ ألف عامل .. وعدد العمال المنضمين الى الروابط القومية للعمل والعمال حوالى ٥٧٠ ألف عامل .

ويدعو ذلك الى ضرورة تنظيم القوى العاملة التى لم تنظم بعد وخاصة العمال الزراعيين .. والاسلوب الذى نتخذه فى التمثيل لن يكون تمثيلا طوليا فقط ولكن يجب ان يكون تمثيلا عرضيا ايضا .. والتوازن بين الاسلوبين لضمان مصالح القطاعات وللتعبير الشعبى الدقيق والاستفادة من العناصر الواعية .. واقترح ان يكون ٥٠٪ تمثل القطاعات الرأسية .. و ٥٠٪ تمثل الناحية الشعبية العامة على أن تتاح الفرصة للجميع للمساهمة فى هذا التمثيل وفى التعبير ايضا .

نقطة اخرى ٠٠ من الاعتبارات التى تؤثر على التنظيم الشعبى وهى ٠٠ حالة الشعب ٠٠ مثل الامية ٠٠ من الاحصائيات ان كل ٣ أفراد منهم ٢ أميين ٠٠ وهذا يؤثر على عملية الانتخابات ٠٠ فعندما يكثر عدد المرشحين ٠٠ فالناس لا تعرفهم ٠٠ وهذا يؤثر على جدية الانتخابات ٠٠ ومن العوامل التى تؤثر على جدية الانتخابات ايضا تأثير العمد والمشايخ وكبر الدائرة الانتخابية ٠٠ ومن النقط التى تؤثر على التنظيم الشعبى ايضا الاستعمار الطويل والاستغلال ورواسب الماضى الفكرية والنفسية ٠

من هنا يأتى أهمية دور القيادة فى المجتمع الجديد ٠٠ القيادة الفكرية وما يستتبعها من ضرورة وجود الفكرة ٠٠ للمشاركة الكاملة فى الميدان السياسى واعطاء الوقت الكافى لشئون التنظيم السياسى على كافة المستويات ٠٠ وضرورة تلاقى القيادات الشعبية والقيادات السياسية الحكومية على مستوى معين فى الدولة حتى لا يحدث ازدواج فى العمل ٠٠ وأن تكون هناك صلة وثيقة متكاملة بين تشكيلات الاتحاد القومى وتشكيلات الادارة المحلية ٠

ونلاحظ ان من اسباب التعطيل فى احيان كثيرة ٠٠ قيام الوزراء برئاسات لجان شعبية ليست على مستوى الاقليم أو على مستوى الاقليم وعدم اعطائها العناية الكافية ٠٠ ولذلك لابد من تفرغ بعض القادة على المستوى العالى تفرغا كاملا للعمل فى التنظيم الشعبى والاشراف على السكرتارية الضرورية للاتحاد القومى ٠٠ وضرورة وجود جهاز للاتصال المستمر بين القيادة فى قمتها وبين الخلايا الثورية فى القاعدة على نطاقها الواسع فى جميع القطاعات والاماكن ٠

من العوامل التى نتعرض لها فى التنظيم ٠٠ المجال الشامل والفكرة الشاملة فى الثقافة والانتاج والخدمات واجهزة الحكومة ٠٠ كل مجال ٠٠ يجب أن تحدث فيه ثورة ٠٠ ويجب ان يحدث فيه نشاط ٠

وهناك هيئات لها أهمية عاملة فى التنظيم وهى : العمال والجمعيات التعاونية والنقابات والشباب وهيئات المثقفين والنقابات المهنية والنشاط النسائى ٠

بعد كل هذه الاعتبارات ٠٠ هناك اعتبارات كثيرة : كيف يكون التنظيم

والتشكيل ؟ التنظيم والتشكيل والفكرة والسبيل والعمل .. يقوم به الشعب .
أين نقطة البداية ؟ يترك الامر بعد ذلك للشعب لتقريره .. ويوجد اقتراح لهذه العملية .. تشكيل لجنة مختارة تمثل على قدر الامكان قوى الشعب الوطنية .. تقوم بتحديد قوى الشعب الوطنية .. وتحديد كيفية تمكين هذه القوى من التعبير عن رأيها .. وتحديد كيفية تنظيم هذه القوى فى الاتحاد القومى على كافة مستوياته وتشكيلاته كما تساهم فى توضيح الفكرة والسبيل الذى نسير عليه .. كما تبدى رأيها عن كيفية تعبير هذه القوى عن رأيها .. عن طريق النقابات والروابط أو عن طريق التمثيل الافقى المختلف.

طريقة الحصول على الايجابية من الناس:

١- اللجنة التحضيرية لتنظيم قوى الشعب الوطنية فى نطاق الاتحاد القومى .
٢- تقوم اللجنة بتحديد قوى الشعب الوطنية .
٣- تقوم اللجنة بتحديد كيفية تمكين هذه القوى من التعبير عن رأيها .
٤- تقوم اللجنة بتحديد كيفية تنظيم هذه القوى فى الاتحاد القومى (فى جميع مستوياته وتشكيلاته) .
٥- ويعرض بيان الاهداف وسبل السير على هذه اللجنة لمناقشته والتصديق عليه واعلانه للناس قبل تشكيل الجهاز الشعبى .

وفى هذه الحالة تكون انتخابات ممثلى الهيئات (على نور) بالنسبة للبيان ومن الطبيعى انه سيعلن ان هذا البيان سيعرض على اللجان (لجان الاتحاد القومى لقوى الشعب الوطنية) لمناقشته وابداء ملاحظاتهم عليه .

السؤال هنا : هل ستكون هذه فرصة للاعداء لبذل أقصى مجهود فى سبيل انتخاب اللجان التى تناقش فكرة البيان ؟

والجواب على السؤال هو انها طبعا فرصة ولكن هل من حل آخر ؟

الحل الآخر هو
١- أن تتم تشكيلات لجان قوى الشعب الوطنية .

٢- ان تنتخب مؤتمرا .

٣- تعرض كل الموضوعات التى ناقشتها اللجنة وحددتها لابداء الرأى فيها واقرار ما يصل اليه الرأى (وفى هذه الحالة يكون المؤتمر الكبير هو الذى أقر النظام .. ولكن هذا يمكن عرضه ايضا على أول مؤتمر) .

٤- يعرض ايضا البيان على المؤتمر لاقرار رأيه فيه .

٥- يعاد البيان والتنظيم وكل شىء الى اللجان الشعبية لابداء رأيها فيه ويجمع كل ذلك ويعرض مرة اخرى على المؤتمر (أو الهيئة العامة) .

٦- بعد كل ذلك يعاد التشكيل من أول وجديد على الاسس التى تم التصديق عليها حتى يصل للمؤتمر - الذى ينتخب مجلسا يضع الدستور الجديد - الذى يعرض بدوره على المؤتمر واللجان المختلفة . ثم بعد ذلك التصديق النهائى عليه ليطرح للاستفتاء على الشعب .

حل آخر :

١- ان يتم ابداء الرأى على البيان الذى يحدد طريق السير .

٢- تتم تشكيلات لجان الاتحاد القومى حسب قرار اللجنة التحضيرية .

٣- يتم انتخاب المؤتمر .

٤- تعرض كل الموضوعات التى ناقشتها اللجنة - سواء عن الفكرة والاهداف والسبل أو عن التنظيم على المؤتمر - ليرى رأيه فيها (اذا رؤى اجراء تعديلات جوهرية فى التنظيم - يعاد التشكيل مرة اخرى حسب التعديل المطلوب أو يقرر اجراء هذا التعديل فى تشكيل المؤتمر الثانى .

٥- وكذلك يعرض البيان على المؤتمر ليرى رأيه فيه .

٦- تشكل جمعية تأسيسية من المؤتمر لعمل مشروع دستور جديد (يمكن ان ينتخب المؤتمر لجنة عامة لهذا الغرض) .

٧- يعرض مشروع الدستور الجديد على لجان الاتحاد فى كافة المستويات لابداء الرأى .

٨- يتم تعديل المشروع حسب آراء اللجان المختلفة ويقرها المؤتمر .

٩- يصير تشكيل نظام الدولة حسب الدستور الجديد . ويبقى المؤتمر ولجانه الى حين انتخاب لجان ومؤتمر جديد حسب النظام الذى أقر .

هل يعاد تسمية الاتحاد القومي ؟؟

الافضل ألاّ تعدل التسمية ٠

هل يمكن اضافة شيء الى التسمية ٠

مثل ٠٠ الاتحاد القومي لقوى الشعب الوطنية ٠

هذا هو البديل الوحيد (للاتحاد القومي) ٠

التخطيط: القطاع العام والتنسيق بينه وبين الحكومة ٠

القطاع الخاص والتنسيق بينه وبين القوانين والقطاع العام ـ الحكومة ٠

خطوات العمل :

١ـ تشكيل الحكومة ـ ويتبع ذلك

أ ـ تحديد طرق استصدار القرارات والقوانين ٠

ب ـ طريقة مناقشة الموضوعات التي تحتاج لرأي مشترك ٠

(اجتماعات الحكومة ـ وتنسيق العمل بين الوزارات) ٠

جـ ـ البت في الموضوعات العاجلة جدا (مثل استصدار قرارات بالميزانيات للوزارات الجديدة) ٠

موضوع الحالة الاقتصادية الناتجة عن قلة محصول القطن وباقي المحصولات الزراعية) ٠

٢ـ تكوين اللجنة التحضيرية لتنظيم قوى الشعب الوطنية في الاتحاد القومي ٠٠

(ربما تكون له الاولوية) ٠

أ ـ واجبات اللجنة ٠

ب ـ طريقة عملها (والسكرتارية اللازمة) ٠

جـ ـ موعد الانتهاء من عملها ٠

٣ـ اعلان دستوري يحدد :ـ

أ ـ انتهاء العمل بدستور ١٩٥٨ ٠

ب ـ اعلان الوقت الذي يتم فيه دستور جديد ٠

جـ ـ التشكيلات التي تقوم بعمل مشروع الدستور (اللجنة التحضيرية والمؤتمر العام للاتحاد القومي) ٠

د ـ سلطة التشريع (يتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع) .

كيف يهز جهاز الدولة من أعماقه ليكون اداة حركة ثورية فى خدمة الجماهير وتحت سيطرتها وتصرفها ؟ .

كيفية تصفية العناصر الرديئة فى الدولة ؟

يكون بالتدريب ويكون :ـ

١ ـ تحديد مدة الاختبار فى كل وظيفة .

٢ ـ المدة المحدودة لكبار الموظفين .. تجدد عند الامتياز .

٣ ـ معاملة الشعب .. كأساس مهم لتولى المناصب .

٤ ـ بيان احترام الشعب وخدمته فى الجامعات والمعاهد .

٥ ـ عمل قسم للموظف عند التحاقه بعمله ليعرف كيف يكون خادما أمينا للشعب .

وتنظيم عام للاعمال العامة فى الدولة .. والاجهزة التى تقوم عليها .. والعلاقات بينها وقيادتها بكفاءة .

السيد فتحى الشرقاوى : هل سيعين أعضاء هذه اللجنة ؟

السيد كمال الدين حسين : هنا يدخل رأى الشعب .. ما تقوم به هذه اللجنة يطرح على بساط البحث .. يقوم هذا التشكيل .. توجد جملة طرق لنقيم تشكيلات سياسيا .. كيف يوضع الدستور ؟ .. هل يترك للجنة .. ما هو السبيل لهذا الموضوع .. هذه اللجنة بعد ان تحدد العملية .. ترى الطريقة لتكوين مؤتمر شعبى .. تمثل فيه القوى الوطنية .. هذا المؤتمر .. يعرض عليه جميع أعمال هذه اللجنة .. ويبدى رأيه فيها .. وهو الذى يضع الدستور والنظام الذى يتبع من ناحية التمثيل النيابى ويحدد طريقة تنظيم هذا الدستور .. والاهداف والغايات والسبيل اليها .. ثم التشكيل الشعبى هو الذى يسير بنا الى الحياة الديموقراطية السليمة ويحث الجهود للدفاع عن بلدنا والاستمرار فى الثورة الاجتماعية والثورة الانتاجية .

السيد عبد الحكيم عامر : الذى فهمته .. تشكل لجنة .. عملهـــا ..

جمع القوى الوطنية .. أين هى القوى الوطنية ؟ .. ثم تجرى انتخابـات .. يخرج بعده مؤتمر كبير .. عندما تجرى الانتخابات .. تظهر قيـــادات .. اذن مؤتمر القوى الوطنية من القيادات .. والمؤتمر يتناقش فى نواحى اخرى.

السيد زكريا محيى الدين : تضع اللجنة الفكرة التى على اساسها تجـــــرى الانتخابات .

السيد الرئيـــــس: لم تضع اللجنة الفكرة .. ولكننا نحن نقول لهـــا على الفكرة .

السيد كمال الدين حسين : يمكن ان نأخذ عدة سبل .. هل المؤتمـــر يحدد كيفية التنظيم الشعبى ؟ .. أرى ان يستمر كممثـل للتنظيم الشعـــــبى لفترة من الزمـــن .

اما السلطات التشريعية .. فيمكن للجنة ان تدرس الدستور واخيرا يتصـدق عليه من المؤتمر الشعـــــبى .

السيد محمد النبوى المهندس: هل سيكون المؤتمر من التشكيل القائم فـــى النقابات ؟

السيد كمال الدين حسين : لن أقيد اللجنة بأى شىء .. أقترح ان يترك

هذا الموضوع دن تحديد حتى لا نفرض على اللجنة فرضا قد يكون غير موفق ..
وقد يكون تنظيم النقابات الحالى ليس هو أحسن تنظيم .

السيد الرئيس : قد يكون الغرض من فكرة اللجنة هو توسيع العمل

الذى نعمله هنا منذ أسبوع وادخال عناصر اخرى .. وأنا فى تصورى اننا بعد أن نناقش اليوم .. ماهى نتيجة المناقشات ؟ .. اننا لا نستطيع ان نصدر قانون انتخابات أو نقرر أى شىء عملناه قبل ذلك .. ولكن نحن نبحث منذ اسبوع ما هى قوى الشعب الوطنية وما هى العناصر المضادة .. وهذا البحث محصور هنا فى هذا المجلس .. وفى رأيى ان هذا الموضوع لابد أن يبحث علنا فى لجنة أوسع من هذا المجلس تضم عناصر من جميع الفئات .. عمال وفلاحين ومهنيين ومثقفين وغيرهم .. أما كيف يتم تشكيل هذه اللجنة ؟ .. سيكون عن طريق التعيين وقد يكون عدد اعضائها ١٠٠ أو ١٢٠ ، وواجب هذه اللجنة واجب تحضيرى على أساس انها تحدد قوى الشعب الوطنية وتعمل على تقرير الوسائل التى يجتمع بها مؤتمر لقوى الشعب الوطنية .. فالعملية تدخل فيها جميع الفئات .. ولكن عمل اللجنة عمل تحضيرى لانعقاد المؤتمر .. ولذلك يجب أن تقرر اللجنة من هى قوى الشعب الوطنية ثم ما هى الاجراءات التى يجب أن تتبع حتى يعقد مؤتمر لقوى الشعب الوطنية .. ممكن ان تؤخذ رأسيا أو أفقيا أو تعمل على قيام لجان تأسيسية للاتحاد القومى فى كل المناطق ثم لجان تأسيسية للاتحاد القومى بالنسبة لجميع الفئات التى تتكون منها قوى الشعب الوطنية .

وفى رأيى اننا اذا كنا نريد ان تحصل العملية على " شعبية " كاملة ١٠٠٪ لابد أن تكون هناك نقطة بداية .. وتكون هذه هى نقطة البداية .. وفى رأيى ان اللجنة التحضيرية تشمل الوزراء أولا .. وعددهم ٢٥ وزيرا .. ثم تكمل بعدد آخر من الاشتراكيين أو الذين لهم اتجاهات اشتراكية أوغير الرجعيين .. واللجنة تنهى عملها فى شهر .. وبعد هذا الشهر نكون قد حددنا الشعب واعداء الشعب وعزلنا واتخذنا الاجراءات المطلوب اتخاذها .. وفى نفس الوقت

يمكن ان نتلافى الغموض الذى جابهنا بأن نعطى اللجنة نوعا من الترتيب الكامل على اساس ان هذه هى الاشتراكية وهذه هى وجهة نظرنا من الناحيتين النظرية والتطبيقية .

وفى رأيى بعد ذلك .. أن يعرض على المؤتمر بمجرد انعقاده بيان كامل .. وهو الذى نعتبره الاساس الذى سنعمل عليه .. ولا أستطيع ان أقول " نظرية " .. لان النظرية ليست الا وسيلة عمل أو طريقة عمل .. وطريق العمل يوضح فعلا ما هو الطريق الذى نسير فيه .. وهذا يعرض على المؤتمر .. ويمكن لهذا المؤتمر ان يحدد شيئين فى هذه المرحلة الاولى — من داخل المؤتمر تشكل لجنة تقوم بعمل الدستور .. ويمكن ايضا من داخل المؤتمر ينتخب " مجلس أمة " ليقوم بالسلطة التشريعية وسلطة الرقابة .

بعد عمل الدستور تسير العملية الاساسية .. المؤتمر طبعا يكون هو السلطة الرئيسية بالنسبة للدولة فى هذا الوقت .. ينتخب اللجان الاساسية العامة .. ونقيم تنظيمنا على اساس شعبى ديموقراطى فعلا .. هناك ديموقراطية .. ولكن الناس احيانا تكون " تايهة " فلا بد من التوجيه .. وهناك فرق بين التوجيه والقسر .. وأنا أقصد ان تكون هناك قيادة بالنسبة للعملية .. فعملية القيادة فى ممارسة الديموقراطية الكاملة عملية ضرورية .

هذا هو الجزء الخاص " بالكونكلوجن " الذى سنطلع به .. وليس من المعقول ان نقول " عمل انتخابات للاتحاد القومى " .. انا لابد ان نشرك عناصر تمثل قوى الشعب الوطنية كما نفهمها لتقرر ايضا من هى قوى الشعب الوطنية وتقرر العملية كلها .. هل هناك تعليقات ؟ .. ان باب المناقشة مفتوح .

السيد محمد النبوى المهندس : هل هذه اللجنة تبين تشكيل المؤتمر ؟

السيد الرئيس : نعم .. وهى لجنة تحضيرية للمؤتمر .. وتقوم

بتحديد قوى الشعب الوطنية وتقوم بمناقشات مفتوحة .. ونحن نتكلم فيها وننقل هذه المناقشة التى دارت هنا الى مناقشة أكثر .. تحديد ما هى قوى الشعب الوطنية والطريقة التى يجب أن تتبع حتى يمكن عقد مؤتمر قوى الشعب الوطنية وهو مؤتمر الاتحاد القومى الذى يمثل اكبر سلطة فى الجمهورية .. فى الاتحاد القومى عن طريق الانتخابات وليس عن طريق التعيين .

السيد محمد النبوى المهندس : هل ستجرى انتخابات اختيار اعضاء المؤتمر عن طريق النقابات ؟

السيد الرئيس : تجرى الانتخابات .. ليست فى النقابة .. ولكن أحدد نسبة معينة من كل نقابة .. أقول محتاج لنسبة " كذا " من الاطباء .. جميع الاطباء يدخلوا وينتخبوا ممثليها .

السيد عبد المحسن ابو النور : لقد وضح سيادة الرئيس ناحية من نواحى عمل اللجنة التحضيرية وهى تفسير قوى الشعب الوطنية والمعادية .. لابد أن يكون التفسير كاملا حتى يتفق مع تفكيرنا الذى توصلنا اليه من هذه الاجتماعات .. وهذا يستغرق وقت كبير .. فهل المؤتمر يناقش هذه النقطة .

السيد الرئيس : المؤتمر العام .. هو قوى الشعب الوطنية ويناقش البيان الذى سيلقيه رئيس الجمهورية .. والبيان يمثل طريقة العمل .. ويتخذ المؤتمر قرارات بالنسبة لمسائل معينة .

هذه العملية اساسية .. ويمكن لهذا المؤتمر باعتباره مكلفا ان ينتخب من بين اعضائه لجنة للدستور .

ويمكن لهذا المؤتمر حتى لا ندخل فى عمليات مكررة ان ينتخب من بين أعضائه عددا يكونوا مجلس الامة .. وبعد هذا يتم وضع الدستور والانتخابات على ما سيوضحه الدستور .

عملنا ليس سهلا .. لانه سيكون عمل قيادى ديموقراطى .. واذا لم تكن الديموقراطية قيادة .. واذا القيادة اتبعت طريقة القسر " تموت " القيادة .

السيد عبد الوهاب البشرى : بالنسبة لعملية عزل العناصر الرجعية .. هل ستتم بلجنة قبل المؤتمر ؟

السيد الرئيس : أريد أن أوضح هذه النقطة .. اللجنة التحضيرية ستكون لتحديد قوى الشعب الوطنية أكثر مما تكون لعزل العناصر الرجعية التى قطعنا فى عزلها شوطا كبيرا وقد قاربنا الانتهاء منه .. فاللجنة أصلا تحضيرية لعقد مؤتمر قوى الشعب الوطنية .. وهى ليست الا لجنة تحضيرية .. وعملها ينتهى بعد شهر أو اربعين يوما .. بعد ذلك .. كيف يكون واجبها الاساسى ؟ .. وكيف تعقد مؤتمرا لقوى الشعب الوطنية فعلا ؟ .. عند ذلك نكون قد بدأنا التنظيم الشعبى على اساس سليم .. وأنا لا أقول سليما ١٠٠٪ أو ٩٠٪ أو حتى ٨٠٪ .

السيد محمد النبوى المهندس : اقترح أن تبدأ عملية التوعية عن الاشتراكية وأهدافها فى اثناء عمل هذه اللجنة .

السيد الرئيس : أعتقد أن اللجنة هى أول خطوة عملية فى التوعية .

والكلام الذى ينشر فى الصحف ليس فيه الحركة أو الحياة التى يجب أن تكون .. ولكن بمجرد انعقاد اللجنة بهذا الشكل .. ثم تسير فيها المناقشات مفتوحة ومنشورة .. أعتبر أننا نكون قد بدأنا أول نقطة فى عملية التوعية .. ثم تحصل خلافات فى الرأى .. وهذه الخلافات تشرك الشعب كله فى هذه المناقشات. بعد ذلك لابد أن نعمل على قدر وسائلنا فى التوعية بالنسبة للمناطق المختلفة. وفى رأيى ان المناقشات التى ستدور فى اللجنة يمكن ان تكون منها الاساس بعد ذلك للانتخابات التى ستحصل فى جميع قطاعات قوى الشعب الوطنية .. هذه الفكرة يجب أن نضعها فى رؤوسنا ونبت فيها غدا .. ولابد أن ننتهى منها غدا .. وفى رأيى أننا قد " طوّلنا " فى هذه الناحية .. فنبدأ غدا بمناقشة هذا الموضوع .. ومن له رأى يبديه .. ومن الافضل أن نبدأ الجلسة مبكرين .. فنبدأها فى الساعة السادسة مساء .

السيد عبد اللطيف البغدادى : عندى كلمة عن اللجنة والمؤتمر .. أقولها حتى تظل فى الذهن .. أعتقد ان أهم عملية فى الوقت الحاضر وجود تفاعل جماهيرى .. فكرة تعيين اللجنة .. ممكن نعتبر أنفسنا اللجنة .. صحيح اللجنة تجتمع وتناقش .. ولكن تأثير الناس بانها معينة .. يكون له رد فعل على الناس .. وأعتقد ان الاعضاء الذين سيعينون لن يكون لهم نشاط .. لانها تخشى من أن توصف بانها سيئة .

السيد الرئيس : انتم معينون .. والمجلس الحالى معين .. عملية التعيين لا يجب أن نكون حساسين من ناحيتها .

السيد عبد اللطيف البغدادى : أقترح .. ممكن نعلن انه تقرير لحماية

الثورة الاشتراكيـة وتقرير عزل أعداء الثورة .. ثم الشعب .. نترك له حـق المناقشة لتحديد نقـط مستقبله ونضمن له الحرية وندعو جميع افراد الشعـب للمساهمة فى تحديد الاهداف .. ماهى الاهداف .. تطبيق النظـام والعدالة الاشتراكيـة وعدم استغلال الانسان لأخيه الانسان .. والعمل علـى حماية المكاسب التى حققتها الثورة الاشتراكية .. والعمل على ترغيب كافـة وسائـل الشعب للمساهمة فى النشاط السياسـى والاجتماعى والعمل على نشـر روح الواجب بين المواطنين والمحافظة على الملكيـة العامة للمجتمع والعمل علـى تعزيـزه وتقويتـه ومكافحـة الاميـة .

المساهمة فى انشاء علاقـات انسانية عن طريق الاخاء بين افراد المجتمع ..

ينتخب المؤتمر لجنـة من بين اعضائه تقوم بنشر الموضوعات التى عرضت فـى المؤتمر بكافـة الطرق وتطلب من الجهات ما ترى عرضـه على المؤتمر وارسـال مقترحاتها .. وتتلقـى اللجنة هذه الاقتراحات .. وتصفيها .. ويعقـد المؤتمر مـرة اخرى لاقتراحات أجهزة الادارة واقرار التعديـل اذا رأى هـذا .. بهذا يحمل تفاعـل بين الجماهـير والاهداف وأعزل الافراد الذين نعتبرهـم أعداء الثورة .. وخلاصـة كلمتى أن تختصـر خطوة اللجنـة .

السيد الرئيـس : فكرة اللجنة تعطى معنى آخر غير مجلس الـوزراء ..

أما بالنسبة للتعيين فالوزراء معينون من رئيس الجمهورية .. ففكرة التعيين موجودة بالنسبة للوزراء .. أما فكرة تعيين أناس آخرين يمثلون قطاعات اخرى فانها تعطـى صـورة أوسـع مـن مجلس الـوزراء .

السيد فتحى الشرقاوى : فى رأيى انه يحسن ألا تجرى المناقشات علنـا فـى فـترة التحضير من أشخاص معينين .. فقد يكون هناك نوع من القيد فى أن تجـرى

المناقشات التحضيرية علنا ونحن لم نأخذ فيها بالاختيار .

السيد الرئيس : أنا لى رأى فى العلانية .. والحقيقة أننا فى حالة جمود .. وهذا الجمود يحتاج الى حركة .. أنت تقول " نعمل انتخابات " .. فعلى أى أساس؟ .. مثلا .. عقد حزب العمال فى لندن مؤتمرا منذ ثلاثة اسابيع .. وكانت المناقشات فيه علنية وتناولت كل الامور .. وجرت مناقشات بين " هيوجيتسكيل " وأشخاص آخرين من داخل الحزب بالنسبة للقنبلة الذرية وبالنسبة لسياسة التأميم وبالنسبة للمجتمع والصناعة .. جرت كل هذه المناقشات علنية .. وكان الشعب الانجليزى يتتبعها .. وكذلك حزب المحافظين عقد مؤتمرا منذ عدة اسابيع وجرت فيه مناقشات علنية لسياسة الحزب بالنسبة للمستعمرات وبالنسبة للاستعمار وبالنسبة للصناعة وبالنسبة للانكماش أو الاقتصاد .. كل هذه المناقشات كانت علنية .. كذلك كان الامر فى مؤتمر الحزب الشيوعى الروسى الذى عقد منذ اسبوعين .. فقد وقف خروشوف وخطب ست ساعات .. ثم تكلم أناس آخرون فى موضوعات مختلفة مست صورة المجتمع فى المستقبل وصورة الامور فى داخل المعسكر الشيوعى ثم صورة التعايش السلمى كما يتصورونه ثم اتخذت قرارات .. بل لقد حصل أكثر من هذا .. حصل نقد ذاتى للحزب بالنسبة " لفلان وفلان " .. بل ظهرت لأول مرة الخلافات الموجودة فى داخل الحزب .. الغرض من كل هذا هو " التفاعل " لانهم غيروا " التكتيك " الخاص بهم ولم يكونوا ينشرون مثل هذه الاشياء فى المؤتمر .. اذ كان المؤتمر يوافق على القرارات التى وضعت سلفا .. واليوم ظهر أناس من " أوكرانيا " اتخذوا قرارات بالنسبة لستالين .. فالتكتيك مختلف لانه ليس خروشوف هو الذى أصدر هذه القرارات .. وهذا التكتيك موجود أيضا فى العالم الغربى .. فهم اليوم فى تطورهم يجعلون الشعب يتفاعل معهم بالنسبة لهذا الكلام .. واذا كنا نصدر من هنا قرارات ونقول للشعب : " اعملوا كذا " ونحن ننظر للمساواة والانسانية .. ثم تجرى الانتخابات .. فانا نكون قد دخلنا فى عملية " ميتة " من أولها .. وفى رأيى انه قد تحصل

مناقشات وأخذ وعطاء .. ولكن بصورة غير انتهازية .. وبذلك نبدأ العملية "حية" جدا .. بعد ذلك تكون الانتخابات .. فتأخذ الناس العملية مأخذا جديا .. أما لو صدر قرار من الرئيس بعمل انتخابات .. فان العملية ستكون "أموت" من انتخابات الاتحاد القومى لاننا دخلنا بجمود أعمق مما كان منذ عام مضى .

السيد عبد اللطيف البغدادى : كل ما اخشاه ان المجموعة التى تأتى

ألا تعمل شيئا الا القاء الخطب .. وأن تكون هذه المجموعة التى تقرر مصير المجتمع هى المجموعة التى لها اتصالات شخصية تستطيع أن تأتى بها الى اللجنة .. والمجموعة الاخرى لا تتكلم خشية ان يكون هناك حظر على الكلام .

السيد الرئيس : أريد أن أوضح الفكرة أكثر .. اذا اعتبرنا أننا

نحن الثورة فقط .. فلن تكون هناك فائدة فى هذا البلد .. وأنا أعتبر أن البلد فيها ثورة مثلنا أو أكثر .. ولكن نحن "قفلنا" عليهم ولم نعط أى واحد فرصة ليظهر .. هذا ايماننا بالبلد وبالناس .. النقطة الثانية التى أريد أن أوضحها هى أن الناس تعرف مصلحتها جيدا .. واذا أردنا أن نحضر ٣٠ أو ٤٠ شخصا من المستوى الذى نريده .. من غير الرجعيين .. كوزراء مثلا فاننا سنجد هؤلاء الاشخاص المطلوبين .. أما اذا اعتبرنا أننا لن نجد مثل هؤلاء الاشخاص .. فانه لن تكون هناك فائدة .. وأنا أرى ان البلد فيها كثير من الناس الممتازين .. وقد يحدث بينك وبينهم سوء تفاهم اذا جلست معهم لأول مرة .. كما حدث مع الاخ فتحى الشرقاوى من وقت قريب .. أما اليوم فيوجد تقارب فكرى أكثر .. فالناس دائما عند ما تجلس مع بعضها لأول مرة يكون وضعها غريبا .. ولكن بالكلام والاخذ والعطاء تظهر الناس على حقيقتها .. ومن الواضح ان اخواننا الذين جاءوا هنا فى التعيين الاخير رأوا صورة لكلام ومناقشات لم تكن تخطر لهم على بال .

السيد محمد النبوى المهندس : فعـــلا .

السيد الرئيـــــس : فالصورة الخارجية تكون مختلفة عن الواقع احيانـا .

وهناك كثير من الناس اعتبرهم على مستوى الثورة .. وهم موجودون فى كـــل القطاعات .. سواء العمال أو الفلاحين أو المثقفين أو اساتذة الجامعـات وفى النقابات وجميع القطاعات .. وهم جميعا مخلصون .. وأنا لا أخشى أن يكون فى الاختيار ٥٪ "نشاز" .. فان هذا لا يخيفنا طالما كانت هناك خطوط واضحة بالنسبة لنا .. فنستطيع أن نخلق مناقشة قيمة ونجذب معنـا الشعب كله فى هذه المناقشة .. الشعب الذى تنتابه الاشاعات والـذى تنحصر الدعوة فيه على الفئة الرجعية .. اننا لانخشى شيئا مادمنا سنقول هؤلاء هم أعداء الشعب .. ومادمنا سنبين موقفنا بوضوح .. وأنا مستعد أن أتكلم وأجاوب على أى سؤال وأتناقش مع أى فرد لنوجد "حيويـة" فى البلد قبل الدخول فى هذه العملية .. والا فلا فائدة .

وهناك عناصر كثيرة ستقول : "كل سنة تأتى تجربة جديدة .. الاتحـاد القوى مرتين .. وهيئة التحرير" .. وهذه تنظيمات ادارية .. واذا دخـل العملية تنظيم ادارى فلافائـدة .. نفكر فى ذلك حتى غـد .. ونـرى الآن تقرير الاخ بغـدادى .

السيد عبد اللطيف البغدادى : قبل أن نتكلم فى علاج المشكلة .. لابـد أن نرى حجم المشكلة أولا .. أو أثر ضعف الانتاج الزراعى نتيجـة الآفات علـى دخول القطاعات المختلفة .. وقد أعددت تقريرا يبين كل هذا .

(تلـى سيادته التقريـــر) .

وقد أعدت مشروع قانون بتخفيض الايجارات المساكن .. وهذا نصه : (قرأ سيادته نص مشروع القانون) .

السيد عزيز صدقى : سيستفيد من هذا القانون الملاك أنفسهم لأن الضريبة المربوطة على المساكن قد تزيد عن نسبة التخفيض الواردة بمشروع القانون .

السيد عبد اللطيف البغدادى : سيكون التخفيض حسب الضريبة التى تحصل فعلا وليس على أساس نسبة معينة .. لأن القانون خال من النص على نسبة معينة .

السيد الرئيس : الحقيقة أن مليم حـ ٥٠٠ر١ قليل .. فالموظف الذى يسكن فى شقة ايجار الغرفة فيها جنيهين أو ثلاثة يدفع $\frac{1}{3}$ دخله للسكن .. واذا كنا نريد أن نعمل تيسيرا فلا بد أن نصل الى الناس الذين يدفعون ١٢ جنيها .. هذا ما أتصوره .. وأرى ان نجعل الجزء الاول حتى ٣ جنيهات حتى نعطى تيسيرا لفئات أكثر .

السيد عبد العزيز السيد : ان المساكن القديمة ايجارها جنيهين فى حين أنها تساوى ٨ جنيهات .. فلماذا نخفضها ؟ .

السيد الرئيس : ستكون نسبة التخفيض فيها بسيطة حوالى ٢٠ قرشا

والايجار قديم من قبل الحرب .. وقد دفع بعض هؤلاء " خلو رجل " .

السيد عبد العزيز السيد : هل سيطبق هذا القانون على الفنادق ؟

السيد عبد اللطيف البغدادى : سيطبق على المساكن فقط .

السيد الرئيس : ان أى اشكال ستحله لجنة التفسير .

السيد عبد اللطيف البغدادى : اذن نعدل مشروع القانون على هذا الاساس.. ونبحث الآن خطة الاسكان .

(قرأ سيادته تقريرا فى هذا الشأن) .

السيد زكريا محيى الدين : البنوك تطالب المقاولين بـ ١٠٠٪ .. وقد تقدموا فعلا فى المناقصات .

السيد حسين الشافعى : هناك بعض العناصر ارتفعت أسعارها .. كالخشب والحديد .

السيد الرئيـــــس : لماذا ؟

السيد عبد المنعم القيسونى : هذه زيادة ظاهرية ٠٠ وقد اتفقنا علـى تخفيض الاسعار مع الدول التى عقدنا معها اتفاقات دفـــع ٠

السيد حسين الشافعى : الخشب من يوم أن دخل المؤسسة زادت اسعـاره ١٠٪ ٠

السيد الرئيـــــس : نؤجل هذا الموضوع لجلسـة الغد الساعة السادسـة مســاء ٠

(انتهى الاجتماع فى تمام الساعة الثانية عشرة وعشر دقائق صباحا)